# عمل وتنمية

مجلة فصلية تصدر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ يوليو 2016 «العدد العاشر» - ISSN: 2210-18000

## «التنفيذي» يلتقي وزير العمل ويشيد بجهود مملكة البحرين لدعمها المستمر

## «التنفيذي» يوقع مذكرة تفاهم لبناء كفاءات خليجية في «العمل والتنمية»

اختتام أعمال مؤتمر العمل العربي الـ 43 .. ويقر:

## «التشغيل» هدف استراتيجي للاستثمار الحكومي

## مؤتمر دولي لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030

## الحجري يقوم بجولة خليجية تعزيزاً للروابط مع الدول الأعضاء

## في هذا العدد


18
مؤتمر عربي رفيع المستوى حول «الأسرة العربية في ظل المتغيرات المعاصرة»

تعاون خليجي - عربي لتحديث دليل لمصطلحات الإعاقة
19

21
بن ديماس: إدراج مسار حوار أبوظبي في وثائق العمل الدولية يؤكد مكانة الإمارات عالمياً

حميدان: تتويج البحرين بجائزة «أجفند» يعزز مكانتها الدولية
23

25
إنشاء برنامج «التوطين الموجه» لتحديد مسارات التوظيف المستقبلية بأربعة محاور

النعيمي: قطر حققت الكثير من الإنجازات للنهوض بالمرأة وتمكينها
28



المكتب التنفيذي

مجلة فصلية تصدر عن:
المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

رئيس التحرير:
الدكتور عامر بن محمد الحجري

فريق التحرير:
الدكتور صالح الغضوري
علي فيصل الصديقي
عدنان رمضان عوض
عيسى خليل الدرازي

هاتف:
+973 17530202

فاكس:
+973 17530753

البريد الإلكتروني:
info@gcclsa.org

صندوق بريد:
26303 ـ المنامة
مملكة البحرين

تدقيق وتصحيح لغوي:
سيد عماد علوي

إخراج وتصميم:
سلفر لاين للإعلانات
+973 33800877

# افتتاحية

إن رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك، تعتبر منهاج طريق يمكن السير فيه للوصول إلى الكيان الخليجي الواحد عبر تعزيز أطر المرتكزات الخليجية الجامعة. وتعد رؤية الملك سلمان بن عبدالعزيز رؤية ثاقبة بعيدة المدى؛ فخلال عام واحد من توليه مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية، أحدث نقلة نوعية في أداء مجلس التعاون الخليجي على كافة المستويات بشكل عام، ومنها المجالات التنموية والاجتماعية الخليجية والتي تصب في صالح دعم وتعزيز مكانه المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فالتوجيه السامي من لدن خادم الحرمين الشريفين بأهمية إدماج المكاتب والهيئات الاقليمية الخليجية تحت مظلة واشراف الأمانة العامة لمجلس التعاون، الذي سيؤدي بالضرورة إلى توجيه عمل تلكم المكاتب والهيئات في الطريق الصحيح لترجمة تطلعات قادة دول مجلس التعاون في كافة المجالات وفي مجالات العمل والتنمية والشؤون الاجتماعية بشكل خاص.

ولا شك أن دولنا الست لها ثقلها الإقليمي والعالمي، ولكنها تحتاج إلى وحدة حقيقية تجعلها كيانًا واحدًا، ليكون أثرها أبلغ في المحافل الدولية، وهذا ما سعى إليه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وحقق بشأنه نجاحات شهد بها كل زعماء خليجنا الذين قابلوا هذه الرؤية الملكية بكل الترحاب والتعاون.

إن أصحاب الجلالة والسمو قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون، استطاعوا خلال أعمال قمة الرياض أن يخرجوا بمرتكزات مهمة تعزز دور المجلس في تحقيق أمن المنطقة ورفاهية شعوبها من خلال تفعيل التعاون الخليجي في مختلف المجالات خاصة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. و اعتماد قادة دول مجلس التعاون رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود المعنية بتعزيز العمل الخليجي المشترك ورفع مكانة المجلس الدولية والإقليمية، يؤكد بجلاء ما تتمتع به دول الخليج العربي من تلاحم وترابط كبير يصب في صالح أمن المنطقة انطلاقًا من أهمية التكامل فيما بين الدول في مختلف المجالات.

إن قادة دول مجلس التعاون عملوا على مدى ٣٥ عاما على النهوض بدور المجلس في تحقيق أهدافه الرئيسة التي تتجلى في خدمة دول المنطقة بمختلف المجالات بما يكفل تلبية مصالح شعوبها وتنمية اقتصادياتها دون الإضرار بالآخرين، بل وتجاوزوا ذلك إلى دعم التعاون العربي من خلال الاستمرار في ومواجهة ما تتعرض له المنطقة العربية من تحديات.

ختاماً، فالآمال معقودة دائماً على اجتماعات قادة دول مجلس التعاون، فقد عودنا قادتنا على السعي لتحقيق طموحات المواطن الخليجي والعمل بجهد لتنفيذ توجيهات القيادة وصولاً إلى العلياء دائماً حيث مكانة الخليج العربي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

الدكتور عامر بن محمد الحجري

## أول عماني يتسلم المنصب

# الحجري مديراً عاماً لمكتب «وزراء العمل والشؤون الاجتماعية»

**تسلم سعادة الدكتور عامر بن محمد الحجري من سلطنة عمان إدارة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكان أصحاب المعالي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أقروا في الدوحة أكتوبر ٢٠١٥، في ختام أعمال الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية تعيين الحجري مديراً عاماً للمكتب التنفيذي للمجلس للفترة من يناير ٢٠١٦ وحتى يناير ٢٠٢٠، ليكون بذلك أول عماني يشغل هذا المنصب والذي كان يشغله عقيل بن أحمد الجاسم من دولة الكويت.**

وبهذه المناسبة، قال الحجري إنه يسعى خلال توليه لمنصبه الجديد السعي إلى تعزيز مكانة المكتب التنفيذي ذراعاً فنياً خليجياً داعماً لتوجهات وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول المجلس، مؤكداً دور المكتب في دعم العمل الخليجي المشترك عبر تطوير جملة الفعاليات والأنشطة والبرامج التي يقوم بها المكتب بالتعاون مع الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات الصلة.

وأوضح الحجري أنه ليس غريباً على أجواء عمل المكتب التنفيذي، فقد كان لمسيرته العملية صلة وثقة بما يقدمه المكتب التنفيذي، سواء كانت تلك الأنشطة التي نفذها المكتب التنفيذي بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان أو البرامج والأنشطة على المستوى الخليجي.

وكان عامر الحجري يشغل منصب المدير العام للتنمية الاجتماعية بمحافظتي شمال وجنوب الباطنة، كما شغل عدداً من المناصب قبل ذلك، ولديه من الخبرات والكفاءة التي ينتظر منها أن تكون إضافة جيدة للمكتب التنفيذي خلال الفترة المقبلة.

كما أكد الحجري أن توجيهات وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول المجلس التي صدرت في اجتماعهم الأخير بالدوحة تركزت على دفع مسيرة المكتب التنفيذي للأمام من خلال العمل على تطوير برامج العمل الخليجي المشترك في المجالين العمالي والاجتماعي بما يخدم أنشطة وأهداف وزارات العمل ووزارات الشؤون الاجتماعية بدول المجلس في تنمية الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية على مستوى دول المنطقة، فضلاً عن تعزيز مكانة الدول الأعضاء خلال مشاركاتها في المؤتمرات والمحافل العربية والدولية.

وأشار الحجري إلى أن المكتب التنفيذي يتلقى دعماً غير محدود من الدول الأعضاء، واهتماماً مباشراً للارتقاء بخدمات هذه المؤسسة الخليجية وتأكيده الدائم على أهمية استمراريتها في أداء دورها على أكمل وجه تلبية لتطلعات قادة دول المجلس وتحقيق طموحات المواطنين نحو نهضة تنموية شاملة تحقق المصالح المشتركة لأبناء دول مجلس التعاون الخليجي.

يُذكر أن مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تأسس العام ١٩٧٨ في مملكة البحرين، ليعبر عن وعي هذه الدول وإدراكها لطبيعة المرحلة التاريخية الدقيقة التي تمر بها المنطقة وما تواجهه من تحديات تبرز في مقدمتها القضايا الاجتماعية والعمالية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بقضايا تنمية الإنسان ورفاهيته بوصفه وسيلة وغاية بناء الوطن وازدهاره.

## موظفو «التنفيذي» يهنؤون المدير العام لحصوله الدكتوراه

نظم موظفو المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتفالاً مناسبة حصول مدير عام المكتب التنفيذي على درجة الدكتوراه في القانون العام من جامعة عبدالمالك السعدي بالمملكة المغربية.

وقدم موظفو المكتب التنفيذي التهاني لسعادة المدير العام متمنين له دوام التوفيق والنجاح.

## تعزيزاً للروابط بين المكتب التنفيذي والدول الأعضاء

# المدير العام يقوم بجولة خليجية

حرص مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عامر الحجري منذ اللحظة الأولى لتوليه مهمات منصبه لتعزيز العلاقة وتوطيدها بين المكتب وأصحاب المعالي والسعادة وزراء العمل ووزراء التنمية والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون.

وقام الدكتور الحجري بزيارات أخوية لكافة الدول الأعضاء لتقديم أسمى آيات الشكر على الثقة التي منحوها مؤكداً للمجلسين بأنه لن يدخر جهداً في سبيل الصالح العام للمكتب التنفيذي، ولتحقيق تطلعات ورؤى وزراء العمل ووزراء التنمية والشؤون الاجتماعية.

### الخطط المستقبلية

واستعرض الحجري في جولته الخليجية ملامح الخطط المستقبلية لعمل المكتب التنفيذي ودوره في تعزيز منظومة العمل الخليجي، بما يخدم المصالح المشتركة وتحقيق تطلعات القادة حيال سوق العمل الخليجي، ومساهمته في عملية التنمية على مستوى دول التعاون. وبحث الحجري مع الوزراء القضايا المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والعمل في دول مجلس التعاون والاستراتيجيات المستقبلية للتعامل مع تلك القضايا ذات الاهتمام المشترك في كل دول المجلس.

وأكد الوزراء على تعزيز ودعم المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي يتخذ من مملكة البحرين مقراً دائماً له، إيماناً بدوره التنسيقي المهم بين دول المجلس خدمة للأهداف التنموية، في مختلف مجالات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الأعضاء، وبما يؤدي إلى ترسيخ أسس التكامل الخليجي المنشود في المجالات العمالية والاجتماعية، وتحقيق المصالح الخليجية المشتركة التي يسعى إليها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في تحقيق آمال وتطلعات شعوب المنطقة.

وأشاد الوزراء بالدور المنوط بالمكتب التنفيذي، والذي يعد أحد أبرز ركائز التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون من خلال التنسيق والتكامل في مختلف المجالات العمالية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، وفي مقدمتها ما يختص بتطوير أسواق العمل في دول المجلس وحماية وتنمية الموارد البشرية الوطنية، لتكون الرافد الأساسي في أسواق العمل الخليجية، إضافة إلى التنمية والرعاية الاجتماعية، مشيداً بما تحقق من إنجازات تشريعية وبرامج تنفيذية عززت من دور المواطن الخليجي في مختلف مجالات العمل والإنتاج وبرامج التنمية المستدامة.

من جانبه، أعرب الحجري عن أمله في أن تشهد الفترة المقبلة توسعاً في آفاق التعاون مع كل الدول الأعضاء، مشيراً إلى اهتمام قادة دول مجلس التعاون بكل القضايا التي تهم كل المواطنين ومن ثم اهتمام الوزراء والوكلاء وجميع المسؤولين في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بمتابعة حل كل القضايا وإيجاد الحلول الجذرية لها.

### دعم حكومة البحرين

ونوه الحجري بالدعم الذي يحظى به المكتب التنفيذي من قبل حكومة مملكة البحرين، مؤكداً أن البرامج والمشاريع التي تقدمها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة، بشكل خاص، كان لها الأثر الكبير في تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والاستشارات الفنية بين الدول الأعضاء، معرباً عن تقديره واهتمامه بتجربة البحرين في مجالات العمل والتوظيف والتدريب والحماية والرعاية الاجتماعية.

## ... ويلتقي الأمين العام لمجلس التعاون

اجتمع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، في مكتبه بمقر الأمانة العامة في مدينة الرياض، مع مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لمجلس التعاون سعادة الدكتور عامر بن محمد الحجري.

وتم خلال الاجتماع بحث سبل التعاون والتنسيق المشترك بين الأمانة العامة والمكتب التنفيذي، والجهود التي يبذلها المكتب بالتنسيق مع وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بدول المجلس لتعزيز التعاون الخليجي المشترك في مجالات الشؤون الاجتماعية والعمل. وقد هنأ الأمين العام لمجلس التعاون مدير عام المكتب التنفيذي بمناسبة توليه هذا المنصب الرفيع، متمنياً له التوفيق والسداد في مهمته، مشيداً بالدور الفاعل الذي يقوم به المكتب التنفيذي لتعزيز وتطوير التعاون بين دول المجلس في مجال العمل والشؤون الاجتماعية، والجهود التي يبذلها في مجال إعداد البحوث والدراسات وورش العمل في هذا المجال، مؤكداً أهمية التنسيق والتعاون بين الأمانة العامة والمكتب التنفيذي في سبيل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها دول مجلس التعاون في مجال العمل والتنمية الاجتماعية.

# هند الصبيح: حريصون على توفير الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين

**أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية في الكويت، هند الصبيح، حرص الكويت على توفير الرعاية الاجتماعية لكل فئات المجتمع، لاسيما الأحداث الجانحين، إيماناً منها بضرورة تأهيلهم ورعايتهم وإيجاد السبل الكفيلة لتمكينهم من الاندماج مع المجتمع والعودة إليه كأفراد صالحين.**

**جاء ذلك في كلمة للصبيح في افتتاح الندوة الخليجية حول «الأحداث الجانحين بين مسؤولية الدولة والأسرة والمجتمع المدني»، التي انطلقت بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربية وألقاها نيابة عنها وكيل الوزارة مطر المطيري.**

وقالت الصبيح إن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومن حرصها على تنفيذ هذا التوجه، اهتمت بأعداد كوادر مؤهلة لتقديم الدعم لهؤلاء الأحداث توعوياً ودينياً وإرشادياً ونفسياً واجتماعياً. وشددت على أهمية حماية الحدث المعرض للانحراف بسبب ظروفه الاجتماعية والبيئية والذاتية في سن مبكرة وإبعاده عن أي مؤثرات تؤدي به إلى الانحراف وإخضاعه للتوجيه المطلوب ليكون وأقرانه الخط الأول في مكافحة الجريمة باعتبارهم النواة الأولى للثروة البشرية التي تعد عماد التنمية في البلدان.

## أثر الندوة

وأكدت أن مخرجات الندوة سيكون لها أثر كبير في رعاية الأحداث الجانحين وإعادة تأهيلهم وتعديل سلوكهم، وكذلك الاستفادة من البحوث والدراسات والأوراق العلمية المقدمة فيها وتبادل الخبرات الناجحة بين المختصين والعاملين في رعاية هذه الفئة في دول المجلس.

من جانبه، قال المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل الخليجي، الدكتور عامر الحجري، من عمان، إن المجتمع الخليجي عرف تحولات كبرى وعديدة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نجم عنها تغير سريع في أنماط المشكلات وحجمها لتنتج عنها مشكلات متعددة منها جنوح الأحداث بمستوى لم يكن مألوفاً في أسبابه ونتائجه.

## سبل الرعاية والتأهيل

وأضاف الحجري أن مشكلة الأحداث الجانحين فرضت نفسها على المتخصصين والمسؤولين الخليجيين وبات من الضروري مواجهتها وتقديم جميع سبل الرعاية والتأهيل والتمكين للواقعين فيها وتقديم برامج الرعاية اللاحقة لهم وفق برنامج مخطط له للحد من هذه الظاهرة.

وذكر أن دول مجلس التعاون لم تدخر جهداً في بذل الجهود المكثفة للتعامل مع ظاهرة جنوح الأحداث ورعايتهم، سواء على صعيد التشريعات والقوانين أو على صعيد الهياكل التنظيمية للتعامل معهم ورعايتهم وتأهيلهم بأعداد البرامج والأنشطة الصحية والتربوية والتعليمية والمهنية والفنية والاجتماعية وما يرافقها من خدمات اجتماعية ونفسية. وأشار إلى أن هذه الندوة تأتي استكمالاً للجهود المبذولة من المكتب والتي تهدف إلى التعرف على أوجه الرعاية المختلفة للأحداث ومراحل تطورها ودور الأسرة والمجتمع في الحد من جنوح الأحداث وكيفية التعامل معهم إضافة إلى التوعية عن الجرائم الإلكترونية.

## مسؤولية رعاية الحدث

من ناحيتها، قالت الوكيلة المساعدة للرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون، الدكتورة فاطمة الملا، في تصريح للصحافيين، إن هذه الندوة ستناقش كل ما يُعنى بالأحداث بالجانحين وتسليط الضوء على مسؤولية الدولة والأسرة والمجتمع المدني في رعاية الحدث والتأثير عليه.

وأضافت الملا أن معالجة السلوكيات والمشكلات التي تحدث حالياً في المجتمع الخليجي بين الأحداث باتت تشكل أهمية كبيرة نظراً لتأثيرها المباشر على المجتمع، مبينة أن الندوة ستسهم في وضع الحلول المناسبة لتأهيل الأحداث.

# عمان تستضيف حلقة عمل حول «تطوير قدرات الكوادر المعنية بمعايير العمل الدولية والعربية»

**استضافت سلطنة عمان حلقة عمل بعنوان «تطوير قدرات الكوادر المعنية بمعايير العمل الدولية والعربية في وزارات العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» بتنظيم كل من وزارة القوى العاملة والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس التابع لمنظمة العمل العربية وبتنظيم المكتب التنفيذي التابع لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية، خلال الفترة (٢-٤) مايو ٢٠١٦.**

وقد رعى افتتاح الحلقة وكيل وزارة القوى العاملة لشؤون العمل سعادة حمد بن خميس العامري، وبحضور مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس سعادة رابح مقديش، ومدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون سعادة الدكتور عامر بن محمد الحجري، وأقيمت الحلقة في فندق سيتي سيزون مسقط.

وهدفت الحلقة بشكل أساسي إلى تطوير قدرات الكوادر في وزارات العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعنيين بالمعايير الدولية والعربية الخاصة بالعمل، وذلك من خلال التعريف بالمعايير الدولية وتوضيح خصائصها وإبراز دور معايير العمل في حماية الحقوق الأساسية في العمل، والتعريف بالالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء في مجال معايير العمل والتعرف على دور أجهزة التفتيش والوقوف على واقع الهياكل المكلفة بمتابعة وتنفيذ معايير العمل الدولية والعربية في دول مجلس التعاون وسبل تطويرها.

وقال وكيل وزارة القوى العاملة لشؤون العمل، سعادة حمد بن خميس العامري، إن مثل هذه الحلقات تأتي التزاماً من دول مجلس التعاول بالاتفاقيات التي انضمت إليها دولياً في تطوير الكوادر المعنية بمعايير العمل الدولية والعربية ورفع كفاءة المختصين والقائمين على تنفيذها، كما أن هذه الحلقة توضح الأسس الرئيسة لمعايير العمل الدولية وتسمح للمختصين بالاطلاع على آخر المستجدات في حيثيات معايير العمل الدولية والعربية حتى يتم حفظ أعمال أطراف الإنتاج الثلاثة والتوافق فيما بينهم تحت مظلة معايير العمل الدولية والعربية.

وبدأ حفل افتتاح الحلقة بتلاوة عطرة لآيات من الذكر الحكيم، وبعد ذلك قام مدير دائرة المنظمات الدولية والعلاقات الخارجية للسلطنة عبدالله بن مراد الملاهي، بإلقاء كلمة وزارة القوى العاملة ذكر فيها أن السلطنة قد صادقت على أربع اتفاقيات أساسية تابعة لمنظمة العمل الدولية تعني بالعمل الجبري والحد الأدنى لسن الاستخدام وعمل الأطفال، مشيراً إلى أن السلطنة قامت بمصادقة اتفاقيتين تابعتين لمنظمة العمل العربية بشأن الأحداث وتفتيش العمل. بعدها قام مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس سعادة رابح مقديش بإلقاء كلمة شكر فيها السلطنة على إقامتها لهذه الحلقة وتطرق إلى أهمية إحاطة الكوادر المعنية بمعايير العمل الدولية والعربية بالمفاهيم والتعريفات والأسس الرئيسية لمعايير العمل الدولية والعربية.

وعقب ذلك قام مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون، سعادة الدكتور عامر بن محمد الحجري، بإلقاء كلمة عرج فيها على أهمية إقامة مثل هذه الحلقات حتى يتسنى للكوادر المعنية بمعايير العمل القيام بتبادل الخبرات على مستوى دول المجلس من خلال عقد الحلقات والاجتماعات الدورية بهدف تحقيق الرسالة الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الإنسانية المثلى.

## .. اشادات بنجاح ورشة العمل

شهد اليوم الختامي عرض أوراق عمل السلطنة حول تجربتها في تصديق الاتفاقيات الدولية والعربية بخصوص معايير العمل الدولية والعربية التي عقدتها وزارة القوى العاملة مع منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية خلال السنوات الماضية، بعدها استمر برنامج الورشة بإدارة الخبير في تشريعات العمل محمد كشو، وبعد ذلك تم تقييم ورشة العمل من قبل المشاركين وتوزيع الشهادات لهم، وبالختام تم إلقاء كلمات الاختتام قدمها ممثلو الجهات المنظمة لورشة العمل.

وقال استشاري تعاون واتفاقيات دولية بدولة قطر، صالح بن عبدالهادي الشاوي: «كانت الورشة مفيدة علمياً للمختصين والعاملين في إدارة العلاقات الدولية بوزارات العمل لدول مجلس التعاون؛ حيث تحتوي على مفاهيم علمية للعلاقات الدولية وطرق التعامل مع الاتفاقيات المتعلقة بمعايير العمل الدولية والعربية التي قدمها الخبراء المختصون في منظمة العمل العربية من خلال عرض الدراسات والتجارب والتقارير المقدمة حول الاتفاقيات الدولية التي صادقتها دول مجلس التعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية".

وأضاف الشاوي أن دولة قطر أنشأت إدارة للتعاون الدولي تتبع تنظيمياً وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية وهي تتكون من ١٧ استشارياً وخبيراً وإدارياً من ذوي الخبرات والمستويات والكفاءات العالية في التعامل مع ما يتعلق بالاتفاقيات حول معايير العمل الدولية والعربية.

من جانبها، قالت رئيسة قسم المنظمات الدولية بوزارة القوى العاملة، مها بنت سلطان العلوية، إن الوزارة قامت في الآونة الأخيرة بتطوير مجموعة من القوانين والأنظمة، بهدف تطوير سوق العمل، بما يتماشى مع الاحتياجات الوطنية ومعايير العمل الدولية، وتقوم الوزارة بتذليل صعوبات معايير العمل التي تحد من تطابق القوانين المحلية في أغلب الأحيان مع معايير العمل الدولية والعربية.

### لدى افتتاحه ندوة «مفهوم وتصنيف الإعاقة».. حميدان:

# تضافر الجهود لتوفير الخدمات لذوي الاحتياجات

قال وزير العمل والتنمية الاجتماعية جميل حميدان، إن مملكة البحرين تولي اهتمامًا خاصًّا بالخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، حيث توفر لهم الخدمات الرعائية والتأهيلية والاجتماعية والنفسية وغيرها، بالتعاون والتنسيق مع كافة وزارات الدولة ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك في إطار المساعي الحثيثة لتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لفئة ذوي الإعاقة والعمل على تمكينهم ودمجهم في المجتمع.

## مشاركة خليجية واسعة

جاء ذلك، في افتتاح أعمال ندوة «مفهوم وتصنيف الإعاقة في دول مجلس التعاون الخليجي»، التي تنظمها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية واللجنة العليا لشؤون الإعاقة بالتعاون والتنسيق مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، برعاية وزير العمل والتنمية الاجتماعية، والتي أقيمت على مدى يومي ١٨ و١٩ مايو الماضي، بالمنامة، وذلك بحضور نائب رئيس اللجنة العليا لرعاية شؤون المعاقين الشيخ دعيج بن خليفة آل خليفة، ومدير عام المكتب التنفيذي عامر الحجري، إلى جانب

ممثلي الوزارات والهيئات والمنظمات الخليجية والجهات المعنية بتصنيف الإعاقة.

## ايضاح مفاهيم الاعاقة

ونوّه حميدان بأهمية تضافر الجهود الخليجية المشتركة نحو تركيز الاهتمام على إيضاح مفاهيم الإعاقة وقضاياها الحالية والمستقبلية، والتي ترسم توجهات القائمين عليها بالتعرف على أحدث المقاييس العالمية في التشخيص وتصنيف الإعاقة والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة.

وأوضح أن تصنيف الإعاقة يعتبر من أهم المتطلبات الأساسية التي تؤسس لعمليات التدريب والتأهيل والتعليم، ويشكل النواة الأساسية نحو وضع الخطط والسياسات التي تكفل تقديم أفضل الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يضمن فاعلية وجودة الخدمة المقدمة في إطار الترابط المهني بين عمليات التقييم والتشخيص والتأهيل المناسب.

## تبادل الخبرات والتجارب

وقال الوزير إن انعقاد مثل هذه الفعاليات المتخصصة لمناقشة شؤون الإعاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، من شأنه تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة وبحث المستجدات في هذا المجال، وتطوير إمكانات العاملين في القطاعات الأساسية ذات العلاقة بذوي الإعاقة على اختلاف خدماتها وتخصصاتها، فضلاً عن الخروج بما يخدم قطاع أصحاب الإعاقة وتقديم أفضل الخدمات لهم. وأعرب حميدان عن أمله بأن يتوصّل المشاركون بالندوة، إلى وضع تصنيف خليجي وعربي مشترك للإعاقة، يسهم في تحقيق الأهداف المشتركة نحو تقديم أفضل سبل الدعم الاجتماعي والمهني من خلال تقييم وتشخيص الإعاقة وبناء الكوادر العلمية والمهنية، التي ترفع من إمكانات تحقيق الدمج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات.

## تصنيف الاعاقة

من جانبه، لفت مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عامر الحجري، إلى أن تصنيف وتشخيص الإعاقة من أهم الخطوات والعمليات العلمية التي تساعد الأسر والباحثين على اتخاذ القرارات المهمة، والتي يمكن من خلالها إرساء قواعد مشتركة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك لمواجهة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من الناحية الاجتماعية والتربوية والتأهيلية، لافتًا إلى أن مفهوم الدمج الشامل هو قبول الأطفال على اختلافهم وتوفير الكوادر لتقابل كافة الاختلافات بين الأطفال على مستوى الأسرة والفرد.

برعاية وزارة التنمية الاجتماعية:

# مسقط تستضيف «المهرجان المسرحي لذوي الإعاقة»

اختتمت فعاليات المهرجان المسرحي الرابع لذوي الإعاقة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي استضافته السلطنة ممثلة في وزارة التنمية الاجتماعية خلال الفترة من السابع والعشرين من ديسمبر ٢٠١٥ وحتى الثاني من يناير ٢٠١٦.

وأشار محمود حافظ من المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليجي العربية، إلى أن المهرجان المسرحي الخليجي للأشخاص ذوي الإعاقة انطلق ضمن إطار عام وضع من حيث أهدافه والمواصفات المحددة لإطلاق طاقات ومواهب هذه الفئة في الجوانب الفنية، وكل إنسان يمتلك موهبة وقدرات فنية يستطيع أن يعبر عنها

ولا تشكل الإعاقة حاجزاً في هذا الجانب، لافتاً إلى أن هناك مفهوماً حقوقياً أرسته الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٢٠٠٦، وجميع الدول الخليجية صادقت عليها، والعروض كانت ممتعة ومتنوعة في رسائلها، وأعمال لها دلالات إنسانية عميقة.

# «التنفيذي» يشارك في المؤتمر الدولي حول النهوض باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

نظمت المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع كل من المنظمة الدولية للإعاقة ووزارة التضامن الاجتماعي في مصر وجامعة الدول العربية والمنتدى الآسيوي للإعاقة والمنتدى الأفريقي للإعاقة وشبكة أميركا اللاتينية للمنظمات غير الحكومية من الأشخاص ذوي الاعاقة وأسرهم، المؤتمر الدولي حول النهوض باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، تحت شعار لن يترك أحد على الهامش، وذلك يومي ١٩ و٢٠ مارس ٢٠١٦ وذلك في فندق الكونراد

في القاهرة. وشارك في المؤتمر وفد من المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية برئاسة سعادة المدير العام الدكتور عامر الحجري. كما شارك في المؤتمر ممثلون عن الوزارات المعنية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف الدول العربية والعالمية، وقياديون من حركة الإعاقة في العالم، إضافة إلى مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالأهداف التنموية والإعاقة والمنظمات الحكومية الإقليمية والمنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في حقل الإعاقة والتنمية والمرأة.

## اختتام أعمال مؤتمر العمل العربي الـ 43 .. ويقر:

# التشغيل هدف استراتيجي لسياسات الاستثمار الحكومية

اختتمت الدورة (٤٣) لمؤتمر العمل العربي أعمالها، بحضور حكومات ٢١ دولة عربية ممثلة في وزراء العمل، فضلًا عن ممثلي طرفي العمل والإنتاج، ورأس الدورة الدكتور عيسى بن سعد الجفالي النعيمي وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية القطري. وأقر المؤتمر اعتبار التشغيل هدفاً استراتيجياً لسياسات الاستثمار الحكومية، من خلال إقرار المزيد من الإجراءات المحفزة على إيجاد فرص عمل، إضافة إلى ضرورة الارتقاء بأداء منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني لتحسين مؤشرات المواءمة بين مخرجات الموارد البشرية واحتياجات المنظومة الاقتصادية والتركيز على تشجيع ريادة الأعمال وجعلها مكوناً أساسياً في استراتيجيات وخطط التنمية، لتنويع اقتصاداتها وتوفير مستويات أعلى من فرص العمل.

### ضرورة الاقتصاد الاجتماعي

وأكد المؤتمر ضرورة الترويج للاقتصاد الاجتماعي والتضامني نظراً لمساهمته الواسعة في إيجاد فرص عمل وسن التشريعات الاقتصادية والاجتماعية لتسهيل إدماج الاقتصاد غير المنظم في الاقتصاد المنظم من دون الحد من ديناميكيته، ودعا منظمة العمل العربية إلى دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأقر المؤتمر نتائج عدد من التقارير المدرجة على جدول الأعمال منها نتائج أعمال الدورة (٣٥) للجنة الحريات النقابية، ونتائج أعمال الدورة (١٤) للجنة شؤون عمل المرأة العربية.

وقدم المؤتمر الشكر للدول التي وافت مكتب العمل العربي بردودها حول متابعة التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل. وأقر مقترح المدير العام بإقامة مركز عربي متخصص للتدريب ودعوة الدول الأعضاء لتقديم الدعم اللازم للمركز من خلال الاستفادة من الخدمات والأنشطة التي سيقدمها.

وحول نتائج أعمال الدورة (٩٧) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي طالب المؤتمر بتشكيل لجنة ثلاثية من مجلس الإدارة للتشاور مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن استمرارية وأهمية الإبقاء على منصب المدير العام المساعد.

### اقرار الخطة والموازنة

وأقر خطة وموازنة منظمة العمل العربية للعامين ٢٠١٧ – ٢٠١٨. كما أقر المؤتمر تقرير لجنة تطبيق الاتفاقيات وتوصيات العمل العربية ومناشدة الدول التي لم تصادق على اتفاقيات العمل العربية سرعة التصديق عليها دعماً للنشاط المعياري العربي وتحقيق أهدافه في تطوير تشريعات العمل والنهوض بشروط وظروف العمل في الدول العربية عملاً بالميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية. واعتمد المؤتمر تقرير اللجنة الفنية والمعنية بدراسة البند الخاص بدور الاقتصاد الاجتماعي والتعاونيات في زيادة فرص التشغيل، وتقرير لجنة تبادل المعلومات وأثرها في تنظيم أسواق العمل العربية.

### جدول الاجتماع التنسيقي

وفيما يتعلق بمذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (١٠٥) لمؤتمر العمل الدولي التي عقدت في يونيو ٢٠١٦، فقد اعتمد المؤتمر جدول أعمال الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية المشاركة في أعمال الدورة (١٠٥)، وعقد الاجتماع السنوي الذي يعقد بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب بجنيف.

كما أكد ضرورة إيجاد توافق عربي حول ترشيحات أطراف الإنتاج الثلاثة لعضوية مجلس إدارة مكتب العمل الدولي ٢٠١٧ – ٢٠٢٠ إضافة إلى دعم الترشيحات العربية لشغل أي من المناصب المنبثقة عن المؤتمر.

## عقد في القاهرة بمشاركة خليجية واسعة

# مؤتمر دولي لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030

استضافت القاهرة أعمال المؤتمر الدولي حول «تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في الدول العربية، الأبعاد الاجتماعية»، برعاية من فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية.

وشهد المؤتمر مشاركة خليجية رفيعة المستوى، إضافة إلى مشاركة وفد من المكتب التنفيذي برئاسة المدير العام الدكتور عامر الحجري.

وأكد الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، في كلمة له في افتتاح المؤتمر، حرص الجامعة على المضي قدماً لتحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، في إطار من العدالة الاجتماعية والعيش الكريم للمواطن العربي، رغم كل التحديات.

### العدالة الاجتماعية

وأوضح أنه منذ إطلاق الحوار حول أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، قامت جامعة الدول العربية من خلال أجهزتها المتخصصة وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، بإعداد الموقف العربي والأولويات العربية التنموية من أجندة ٢٠٣٠، تحت عنوان «العدالة الاجتماعية»، لتؤكد العزم على القضاء على الفقر والبطالة وضمان جودة الخدمات الصحية والاجتماعية، وكذلك المساواة بين الجنسين وموضوعات الأسرة والطفولة والبيئة ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة، آخذة في الاعتبار الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، مع مراعاة خصوصية المنطقة العربية والتفاوتات بين دول المنطقة، بل التفاوتات داخل الدولة الواحدة.

وقال: «لدينا آمال وطموحات كبيرة في تنمية مستدامة يشعر بها المواطن العربي الذي من حقه أن يعيش في أمن وسلام ووئام اجتماعي»، مشيراً إلى «أن المنطقة العربية تواجهها تحديات جسام واضطرابات وقلاقل في مناطق عدة، ولن تستطيع المنطقة تحقيق التنمية المنشودة إلا بالتغلب على تلك التحديات، فما يشكله الإرهاب من تهديد خطير ليس فقط على أمن الدول التي تتعرض له بصورة مباشرة وإنما للأمن القومي العربي برمته، يتطلب تكثيف الجهود على الأصعدة كافة بما فيها الفكرية والثقافية والاجتماعية والأيديولوجية».

### الاحتلال.. عقبة التنمية

وأكد العربي «أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي الذي يعلم الجميع أنه آخر معاقل الاستعمار والاستيطان والأبارتايد في العالم، يمثل عقبة رئيسية في مسيرة التنمية، فضلاً عن أن استمرار تردي الأوضاع في سوريا رغم كل المساعي لجامعة الدول العربية بالتعاون مع الشركاء كافة، وتأثير تلك الأوضاع على دول الجوار وعلى المكتسبات التنموية، يمثل تحدياً كبيراً أيضاً في المضي قدماً نحو التنمية المستدامة».

وأضاف «أن تحقيق الأجندة التنموية لن يتم إلا بالتركيز على السكان وتمتعهم بحقوقهم الأساسية في إطار من الكرامة والعدالة والمساواة والعمل على تضييق الفجوات بين الرجال والنساء وبين الحضر والريف وبين الأجيال، وهو ما اعتبرته خطة ٢٠٣٠، أنه مركز اهتمامها ظت وعليه فتنطلق السياسات من مبدأ الحقوق، وأخذاً في الاعتبار ما تشكله قضية الأمية من تحد فقد أقرت الدورة (٢٥) للقمة العربية في الكويت العام ٢٠١٤، مبادرة بإعلان العقد الحالي عقداً للقضاء على الأمية في جميع أنحاء الوطن العربي».

### أهمية قرارات «الدول العربية»

ونوه العربي بقرارات جامعة الدول العربية، على مستوى القمة واستراتيجيات مهمة في مختلف المجالات الاجتماعية التنموية بما في ذلك الموضوعات ذات العلاقة بالمرأة والأسرة والطفولة والصحة وخفض معدلات الفقر والبطالة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة، التي سوف يُشكل المؤتمر فرصة مهمة للاطلاع عليها وربما تحديثها بما يتواءم ومتطلبات أجندة ٢٠٣٠.

وأكد أهمية الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وصناديق ومؤسسات التمويل، والشراكة مع الأمم المتحدة، مشيداً بالجهود المقدرة والدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لدعم مسيرة التنمية العربية، معرباً عن تطلعه إلى مزيد من الدعم، خاصة في المرحلة الحالية.

# الصبيح: الملتقى التعاوني الخليجي الثالث يبحث تحديات اقتصاد السوق

**قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية في الكويت، هند الصبيح، إن الملتقى التعاوني الخليجي الثالث يهدف إلى معرفة التحديات التي يفرضها اقتصاد السوق وبحثها في ظل المنافسات الشديدة والمتنوعة الذي يتميز بها في دول مجلس التعاون الخليجي.**

وأضافت الصبيح في كلمتها الافتتاحية للملتقى الذي عقد تحت عنوان «التعاونيات في ظل اقتصاد السوق وآلياته»، أن الملتقى يرصد على مدى ثلاثة أيام المتطلبات القانونية لتنظيم التعاونيات ومستقبلها في ظل التحولات الاقتصادية وآليات السوق الجديدة في دول مجلس التعاون.

وأوضحت أن الملتقى يأتي استمراراً للنهج الذي اتبعته الدول الخليجية في بلورة الأهداف والغايات المشتركة، وهو ما يترتب عليه إثراء وتنوع وتجدد مستمر في تجربة العمل الخليجي المشترك على الأصعدة كافة.

وذكرت أن جدول أعمال الملتقى حافل بالموضوعات المتعلقة بدور التعاونيات في ظل اقتصادات السوق وتحديات العمل التعاوني وتقييم أداء التعاونيات في دول التعاون والعلاقة بين الدولة والتعاونيات وعرض تجارب الدول الأعضاء ومناقشة الخيارات المقترحة لصيغ التعاونيات الخليجية المشتركة بما يتناسب وقوانين دول التعاون. من جانبه، قال المدير العام السابق للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، عقيل الجاسم، إن العمل التعاوني أحد أهم الخيارات الاستراتيجية لضمان اقتصاد اجتماعي يعتمد على مشاركة فاعلة لأبناء مجتمعاتنا الخليجية.

وأكد الجاسم على ضرورة السعي إلى تطبيق مفاهيم تعتمد الثقة والمصداقية في المجال التعاوني، وكذلك تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجمعيات التعاونية التي تحتم قيامها بدور مهم في إيجاد التوازن بين آلية حركة السوق وتحقيق مصالح أفراد المجتمع بما يعكس شفافية العمل التعاوني ودوره الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة وديمقراطيتها المجتمعية.

وأضاف أن تعزيز دور الحركة التعاونية في خدمة وتنمية دول مجلس التعاون الخليجي يعد مطلباً حيوياً يستند إلى ما تتيحه الحركة التعاونية بمنطلقاتها وتراثها الإنساني من وسائل قادرة على تنظيم الجماعة وتوحيد جهود المواطنين الذاتية وتجميع طاقاتهم من أجل خلق مجتمعات متطورة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً في ظل عصر العولمة.

من جهته، قال رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، الدكتور سعد الشبو، إن حركة التعاونيات الكويتية لم تعد مقتصرة على تقديم السلع المختلفة للمواطنين، بل أصبحت تشمل النواحي الثقافية والتعليمية والرياضية والتوظيفية وغيرها، فضلاً عن دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض منتجاتهم في أسواق الجمعيات.

وأضاف الشبو في كلمة مماثلة أن هذه الإنجازات ما كانت تتحقق إلا بجهود القائمين على شؤون الحركة التعاونية الاستهلاكية في ظل دعم الدولة لها من خلال إصدار التشريعات التعاونية وإقامة المباني والمنشآت اللازمة لممارسة الجمعيات أعمالها.

## توصيات ختام أعمال الملتقى

**أولاً:** الالتزام بالمبادئ التعاونية ومصالح المواطنين.

**ثانياً:** الدعوة لأهمية وضرورة تدريب أعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية من حيث الالتزام بمبادئ التعاون، والإبعاد عن أي نشاط أو سلوك غير مرتبط بالمبادئ التعاونية.

**ثالثاً:** العمل على إنشاء معهد وطني للعمل التعاوني، وذلك بهدف رفع قدرات العاملين الفنية في القطاع التعاوني، ليكون بمثابة الجهة المتخصصة في تأهيل الكوادر التعاونية لتلك الجمعيات.

**رابعاً:** السعي إلى توحيد النظم المالية والإدارية والمحاسبية في الجمعيات التعاونية كافة.

**خامساً:** الدعوة للاهتمام بالنشاط التعاوني بمنافذ البيع والتسويق الحديثة مثل البيع الإلكتروني، وما يرتبط به من قواعد بيانات، وعمالة مدربة، وأجهزة ومعدات، وخدمات توصيل. لضمان استمرار المنافسة في الأسواق.

**سادساً:** التأكيد على سلطة الجمعيات العمومية في وضع السياسات الرقابية والتنفيذية لعمل التعاونيات.

**سابعاً:** دعوة الجهات الحكومية المعنية بالتعاونيات إلى إقامة علاقة متوازنة مع التعاونيات تقوم على تقديم الدعم الإيجابي للتعاونيات لتنمية قدراتها الذاتية وتحسين كفاءة أدائها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للتعاونيات واحترام استقلاليتها.

**ثامناً:** العمل على تعزيز الثقة المتبادلة فيما بين الحكومة والتعاونيات، وذلك من خلال إسناد العديد من المهمات والصلاحيات للجمعيات التعاونية أو من يمثلها والتقليل من القيود التي تحد من حرية الحركة والإبداع بالنسبة للجمعيات التعاونية.

**تاسعاً:** السعي إلى تفعيل صيغ مختلفة للقيام بأنشطة مشتركة بين التعاونيات في دول المجلس وتأسيس اتحادات ومجالس نوعية وعامة تضم التعاونيات في هذه الدول، تعمل معاً في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية الخليجية ومراعاة القواعد المنظمة للسوق الخليجي المشترك.

**عاشراً:** تكليف المكتب التنفيذي بإعداد دراسة حول المبادئ العامة والأساسية لإدارة الجمعية التعاونية وشرح لأهم الأساليب في إدارة مواردها المالية والبشرية وغيرها من المواضيع والمقومات اللازمة لنموها وازدهارها.

**الحادي عشر:** تكليف المكتب التنفيذي بتصميم وتنفيذ برامج وورش عمل حول العمل التعاوني تستهدف جميع شرائح المجتمع المختلفة ضمن آليات مدروسة وملائمة.

**الثاني عشر:** تضمين المناهج الدراسية لمواد تبرز دور العمل التعاوني وتثقيف النشء بدور التعاونيات.

**الثالث عشر:** إنشاء صندوق خليجي للتنمية التعاونية لتقديم الدعم المالي الكافي لتطوير القطاعات التعاونية.

**الرابع عشر:** الدعوة إلى وضع لوائح ونظم لمبادئ الحوكمة وتصنيف الجمعيات التعاونية.

**الخامس عشر:** الدعوة إلى تبني أساليب الإعلام الحديث في نشر ثقافة العمل التعاوني وأهميته بالمجتمع.

وقد حظي الملتقى بمشاركة وفود من دول مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية إلى جانب مشاركة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون والاتحاد التعاوني العربي والتحالف التعاوني الدولي ومنظمة العمل العربية وعدد من الخبراء المختصين، كما حرص مجلس الجمعيات التعاونية على التواجد والمشاركة وتبادل وجهات النظر والحوارات مع المشاركين.

# وزير العمل والتنمية الاجتماعية يشيد بإسهامات عقيل الجاسم

التقى سعادة وزير العمل والتنمية الاجتماعية البحريني، السيد جميل بن محمد علي حميدان، بمكتبه بالوزارة، المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية السيد عقيل أحمد الجاسم، وذلك بمناسبة انتهاء فترة عمله. وخلال اللقاء، أشاد حميدان بالجهود اللافتة التي قام بها الجاسم خلال فترة عمله التي امتدت لأربع سنوات، حيث ساهم في دفع مسيرة المكتب التنفيذي للأمام من خلال العمل على تطوير برامج العمل الخليجي المشترك في المجالين العمالي والاجتماعي بما يخدم أنشطة وأهداف وزارات العمل ووزارات الشؤون الاجتماعية بدول المجلس في تنمية الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية على مستوى دول المنطقة، فضلاً عن تعزيز مكانة الدول الأعضاء خلال مشاركاتها في المؤتمرات والمحافل العربية والدولية.

من جانبه، أثنى عقيل الجاسم على الدعم غير المحدود الذي تقدمه مملكة البحرين للمكتب التنفيذي واحتضانها مقر المكتب منذ تأسيسه، منوهاً بدعم ومؤازرة سعادة وزير العمل للمكتب التنفيذي، واهتمامه المباشر بالارتقاء بخدمات هذه المؤسسة الخليجية وتأكيده الدائم على أهمية استمراريتها في أداء دورها على أكمل وجه تلبية لتطلعات قادة دول المجلس وتحقيق طموحات المواطنين نحو نهضة تنموية شاملة تحقق المصالح المشتركة لأبناء دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي ختام اللقاء، قدم سعادة الوزير درعاً تذكارية للسيد عقيل الجاسم تقديراً لدوره وإسهاماته في المجالين العمالي والاجتماعي.

## الحجري يستقبل مدير عام المكتب التنفيذي الأسبق

استقبل مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عامر الحجري، مدير عام المكتب التنفيذي الأسبق الاستاذ كامل الصالح، الذي كان أول مدير عام للمكتب التنفيذي.

وأشاد الحجري بعطاء المدير العام الأسبق وبالجهود المخلصة التي دعمت وجود المكتب التنفيذي وهيأت له الأرضية الملائمة للعمل والثبات.

وأشار إلى أن نتاج المكتب التنفيذي المعرفي والمهني حالياً يعود للجهود الجبارة للجيل المؤسس للمكتب التنفيذي.

من جانبه، هنأ الصالح المدير العام الدكتور عامر الحجري بمناسبه تعيينه، متمنياً له دوام التوفيق.

# «التنفيذي» يقيم حفلاً وداعياً للأستاذ محمود حافظ

نظم موظفو المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتفالاً وداعياً لمدير إدارة الشؤون الاجتماعية السابق الأستاذ محمود حافظ بوجيري بمناسبة تقاعده. وقد عبّر الموظفون عن مشاعرهم والأوقات الطيبة التي جمعتهم مع «بو هشام»، متمنين له دوام التوفيق في حياته الأسرية والاجتماعية.

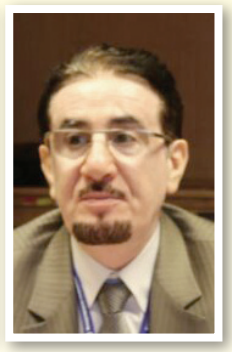
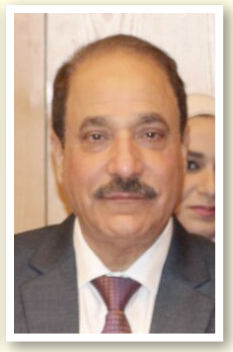
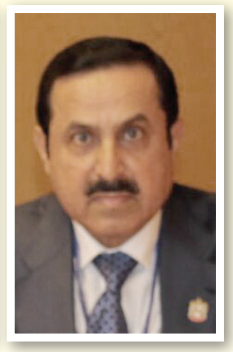

# «العمل الدولي 105» يختتم أعماله بمشاركة خليجية

**اختتمت في ١٠ يونيو ٢٠١٦ أعمال مؤتمر العمل الدولي ١٠٥ بجنيف؛ بحضور ومشاركة خليجية واسعة من أطراف الإنتاج الثلاثة. وقد اشتملت بنود جدول أعمال المؤتمر الدولي في نسخته الـ ١٠٥ على تقرير للمدير العام لمنظمة العمل الدولية بعنوان «القضاء على الفقر»، وهو في صدارة أهداف وبرامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. وقد احتوت بنود جدول أعمال المؤتمر أيضاً على لجنة تطبيق المعايير؛ حيث تم استعراض دراسة استقصائية حول الهجرة العادلة، المعدة من قبل الخبراء القانونين في المنظمة، كما ناقشت هذه اللجنة ردود الدول على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين في منظمة العمل الدولية.**

كما أن لجنة العمل اللائق للانتقال، عقدت العديد من الجلسات لمناقشة التوصية رقم «٧١» بعنوان «التشغيل والعمل اللائق والانتقال نحو السلم» والتي اشتملت على مناقشات وآراء متباينة حول بعض المفاهيم والتعريفات المتعلق فيها نص التوصية والتي تهدف إلى التصدي لحالات النزاعات والتوترات والكوارث وانعكاساتها على الأمن والسلام.

وتم التصويت على التعديلات المتعلقة باتفاقية العمل البحري للعام ٢٠٠٦ والتي تم إقرارها حديثاً من قبل مجلس إدارة منظمة العمل الدولية.

وفي هذا السياق، تدارست اللجنة الفنية المشكّلة من المؤتمر إعلان العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، وذلك من خلال تقييم مدى أثر الإعلان على الدول وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في العمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي والحقوق الأساسية في العمل، علماً أن هذا الإعلان تم إطلاقه في العام ٢٠٠٨.

وشهد المؤتمر العديد من الأنشطة والفعاليات ذات الطابع الدولي أو على مستوى المجموعات مثل قمة عالم العمل حول العمل اللائق للشباب، إضافة إلى تنظيم ورشة عمل حول القضاء على عمل الأطفال.

كما شهد المؤتمر أيضاً توقيع مذكرة تفاهم بين المكتب التنفيذي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمركز الدولي للتدريب في تورينو، وذلك إيماناً من دول المجلس بتحسين قدرات الموظفين العاملين في مجال القوى العاملة والشركاء الاجتماعيين.

من جانبه، قال مدير عام المكتب التنفيذي، الدكتور عامر الحجري، إن «وفد المكتب شارك بفاعلية في سلسلة أنشطة المؤتمر، كما كان له دور فاعل في التنسيق بين وزراء العمل بدول الخليج في توحيد الرؤى والمواقف حول الموضوعات المطروحة على أجندة المؤتمر».

وبيّن الحجري أن «المكتب كان حلقة الوصل بين المنظمة الدولية وبين وزارات العمل بدول الخليج، حيث تم الإعداد والتنسيق لاجتماعات مهمة ونوعية مع قيادات المنظمة الدولية ستنعكس إيجاباً على تعزيز وتطوير مجالات العمل وقطاعاته في دول مجلس التعاون».

وأوضح أن «مؤتمر العمل الدولي يعتبر من المحافل الدولية المهمة التي يسعى المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل لأن تكون لدول الخليج العربية بصمتهم الواضحة في أعمال هذا المؤتمر».

# «التنفيذي» يبحث تعزيز التعاون مع «العمل العربية»

التقى مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على هامش انعقاد الدورة الـ ١٠٥ لمؤتمر العمل الدولي في جنيف، مدير عام منظمة العمل العربية سعادة السيد فايز المطيري، وذلك في إطار مشاركتهما في أعمال المنظمة الدولية.

ويأتي هذا اللقاء لمناقشة سبل تعزيز وتطوير آفاق التعاون والشراكة بين المنظمة العربية، وبين المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون، حيث أكد الطرفان أهمية المضي قدماً باتجاه تطوير آليات التنسيق في البرامج والأنشطة المشتركة وتبادل الخبرات والاستفادة الفنية من الدعم الذي تقدمه منظمة العمل العربية في مجال تعزيز القدرات وبناء الكفاءات في قضايا العمل والتشغيل من خلال الدورات الفنية وورش العمل.

# الملتقى الخليجي «للاجتماعيين يكرم وزير العمل البحريني

**شارك وزير العمل والتنمية الاجتماعية البحريني جميل بن محمد علي حميدان في الملتقى الخليجي العاشر لجمعيات وروابط الاجتماعيين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحت عنوان «التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي.. التحديات والأدوار»، تحت رعاية صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وبتنظيم من رابطة الاجتماعيين والجمعية الخليجية للاجتماعيين بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت.**

- **تكريم السيد جميل حميدان جاء كأحد الشخصيات الخليجية الرائدة في العمل.**
- **الملتقى يشكل فرصة للعاملين في المجال الاجتماعي لعرض التجارب الناجحة وتبادل الخبرات.**

وخلال حفل افتتاح الملتقى، قامت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية بدولة الكويت السيدة هند صبيح براك الصبيح، نيابة عن راعي الملتقى، سمو أمير دولة الكويت، بتكريم سعادة الوزير حميدان، ضمن الشخصيات الخليجية الرائدة في العمل الاجتماعي والتطوعي، وذلك تقديرًا للجهود التي بذلها في تطوير ودعم العمل الاجتماعي والعمالي بدول مجلس التعاون الخليجي، ولدوره البارز في إنجاح المشاريع التنموية الخليجية المشتركة.

كما شارك مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عامر الحجري في أعمال الملتقى بحضوره جلسات عمل يوم الثاني من الملتقى.

## دعم القيادات

وبهذه المناسبة، أكد حميدان دعم القيادة في مملكة البحرين وشقيقاتها في دول مجلس التعاون الخليجي لمسيرة العمل الاجتماعي المشترك، والتنمية الاجتماعية المستدامة، وجميع أوجه التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء تحقيقاً لتطلعات وطموح شعوب دول المجلس.

وأشاد الوزير بدور الملتقى الذي يؤكد الشراكة المستمرة والفعالة بين الحكومة والجمعيات والروابط الأهلية والمجتمعية، ولا سيما أنه يأتي في إطار توجيهات القيادة والحكومة الرشيدة، وحرصهما على دعم ورعاية هذه الجمعيات والروابط لتطوير عملها، تقديرًا منهما لأهمية عملها المجتمعي ودورها الفعال في المجتمع، مضيفًا أن هذا اللقاء له دلالة كبيرة الأهمية، على تلاقي رؤى وطموحات العاملين في المجال الاجتماعي والخدمة الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومؤشرًا على تلاقي الطموحات والآمال في تحليل الواقع الفعلي للاختصاصي الاجتماعي واستشراف المستقبل المهني القائم على معايير محددة لمهنته ورفع كفاءته وأدائه.

وقال حميدان: إن مملكة البحرين بادرت بدعم العمل الأهلي الاجتماعي المشترك من خلال تأسيس وإشهار الجمعية الخليجية للاجتماعيين في العام ٢٠١٠، والتي اتخذت من مملكة البحرين مقراً دائماً لها، حيث تسعى لأن تكون الكيان الإقليمي الجامع لجمعيات وروابط الاجتماعيين بدول مجلس التعاون الخليجي، بما يجسد هويتها المشتركة ويسهم في تحقيق التكامل فيما بينها ويعزز دورها في مسيرة التنمية المستدامة للمجتمع الخليجي، وحضورها على الصعيدين العربي والدولي.ونوه الوزير بالعمل الاجتماعي والمجتمعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي أصبح منارة يشار إليها بالبنان من قبل كل العاملين في حقله، والمراقبين له، والمستفيدين منه، بل إن أبناء هذه المنطقة بتوجيهات ودعم كبيرين من حكوماتهم الرشيدة سطّروا أروع الأمثلة في البذل والعطاء، حتى استحقوا إشادة العالم أجمع.

## التجارب الناجحة

كما أشاد حميدان بالملتقى الخليجي العاشر لجمعيات وروابط الاجتماعيين باعتباره فرصة للعاملين في المجال الاجتماعي لعرض التجارب الناجحة، وتبادل الخبرات، واستعراض المعوقات، إلى جانب تكريم أصحاب المبادرات المميزة في مجالات التنمية والمسؤولية المجتمعية والعمالية، وذلك تقديرًا للدور المميز الذي يقومون به في النهوض بمسؤوليات العمل الاجتماعي، ما يمثل حافزًا قويًا لمزيد من الإيجابية الفاعلة في تحقيق هذه المبادرات.

ودعا سعادة وزير العمل والتنمية الاجتماعية إلى حشد الطاقات المجتمعية، وتحقيق التكامل في الجهود الخليجية التي يضطلع بها النشاط المجتمعي، بهدف دعم الجهود الحكومية في إطار من الشراكة الإيجابية الفاعلة، ولتعزيز مسيرة التنمية الاجتماعية المستدامة، وتنفيذ الخطط الطموحة للرقي بالمجتمعات، متمنيًا لجلسات عمل الملتقى تحقيق أهدافها المرجوة، والخروج بتوصيات للنهوض بواقع ومتطلبات التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي.

لدى استقباله وزير العمل والتنمية والاجتماعية وكبار مسؤولي الوزارة

# الحجري: جهود مملكة البحرين واضحة في دعم «التنفيذي»

**قام وزير العمل والتنمية الاجتماعية البحريني سعادة جميل بن محمد علي حميدان، يرافقه كل من وكلاء الوزارة والوكلاء المساعدين، بزيارة مقر المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في إطار تعزيز العلاقة الوثيقة بين الوزارة والمكتب التنفيذي، حيث كان في استقباله مدير عام المكتب التنفيذي سعادة الدكتور عامر الحجري، وكبار مسؤولي المكتب.**

وأكد حميدان، خلال لقائه مدير عام المكتب التنفيذي، حرص واهتمام الوزارة بتعزيز ودعم المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي يتخذ من مملكة البحرين مقراً دائماً له، إيماناً بدوره التنسيقي المهم بين دول المجلس خدمة للأهداف التنموية، في مختلف مجالات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الأعضاء، وبما يؤدي إلى ترسيخ أسس التكامل الخليجي المنشود في المجالات العمالية والاجتماعية، وتحقيق المصالح الخليجية المشتركة التي يسعى إليها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في تحقيق آمال وتطلعات شعوب المنطقة.

ونوه الوزير بالدور المنوط بالمكتب التنفيذي، والذي يعد أحد أبرز ركائز التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون من خلال التنسيق في مختلف المجالات العمالية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، وفي مقدمتها ما يختص بتطوير أسواق العمل في دول المجلس وحماية وتنمية الموارد البشرية الوطنية، لتكون الرافد الأساسي في أسواق العمل الخليجية، إضافة إلى التنمية والرعاية الاجتماعية، مشيداً بما تحقق من إنجازات تشريعية وبرامج تنفيذية عززت من دور المواطن الخليجي في مختلف مجالات العمل والإنتاج وبرامج التنمية المستدامة.

من جانبه، أشاد مدير عام المكتب التنفيذي بجهود وزير العمل والتنمية الاجتماعية في دعم المكتب التنفيذي على الأصعدة كافة، مؤكداً العلاقة الوثيقة التي تربط بين المكتب التنفيذي والوزارة في مجالات العمل والتنمية والشؤون الاجتماعية والتي تخدم دول مجلس التعاون.

وفي ختام الزيارة، توجّه مدير عام المكتب التنفيذي، بجزيل الشكر والتقدير إلى سعادة وزير العمل والتنمية الاجتماعية على جهوده واهتمامه بأمور المكتب التنفيذي والموظفين العاملين فيه، شاكراً توجيهات سعادته المستمرة بتقديم الدعم للمكتب التنفيذي، وهو ما كان له الأثر الإيجابي الكبير على نفوس الموظفين في المكتب التنفيذي.

## مذكرة تفاهم بين المكتب التنفيذي والمركز الدولي للتدريب.. الحجري:

# أولويات لبناء كفاءات خليجية في مجال العمل والتنمية

وقّع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مذكرة تفاهم مع المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية بمدينة تورين في إيطاليا، وذلك خلال حفل أقيم بهذه المناسبة بحضور مدير عام المكتب التنفيذي سعادة الدكتور عامر بن محمد الحجري، وحضور مدير عام المركز الدولي للتدريب سعادة أليد يانغو ليو، وذلك على هامش أعمال الدورة (١٠٥) لمؤتمر العمل الدولي والذي يعقد أعماله في جنيف، بمشاركة خليجية واسعة.

من جانبه، قال الحجري: «يأتي توقيع مذكرة التفاهم انطلاقاً من حرص وسعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على العمل نحو بناء الكفاءات والقدرات الخليجية في مجال العمل والتنمية الاجتماعية والمعرفة المعمقة بمعايير العمل الدولية والتجارب العالمية في تنظيم أسواق العمل، نظراً لما يملكه المركز الدولي للتدريب من خبرات فنية وبرامج تدريبية متطورة تتناسب مع احتياجات دول المجلس، وتعتبر هذه المذكرة حلقة من حلقات التعاون المستمر والمثمر بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة العمل الدولية، حيث سبق هذه المذكرة عقد اتفاقيات مع المكتب دول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية في بيروت لتنظيم أنشطة وبرامج تدريبية في مجال العمل وإعداد التقارير الدورية التي ترسل إلى المنظمة».

حضر حفل التوقيع عدد من ممثلي وفود وزارات العمل بدول مجلس التعاون الخليجي المشاركين في أعمال مؤتمر العمل الدولي في دورته (١٠٥)، إضافة إلى عدد من المسؤولين بالمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون، وعدد من المسؤولين بمركز التدريب الدولي بتورين، إلى جانب ممثلين عن منظمة العمل الدولية.

# .. ويستقبل مدير عام منظمة العمل العربية

استقبل مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عامر الحجري، المدير العام لمنظمة العمل العربية الأستاذ فايز علي المطيري.

وتم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون المشترك وسبل تعزيزها وتطويرها، والعديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك في مجال العمل. وتباحثا بشأن مجمل القضايا العمالية التي تمس دول الخليج العربية على المستوى الإقليمي والدولي. واستعرض الحجري مع مدير عام منظمة العمل العربية تعزيز التعاون بين وزارات العمل بدول مجلس التعاون والمنظمة من حيث استفادة المنظمة من الكوادر الأكاديمية الخليجية المتخصصة في الشأن العمالي. من جانبه، هنأ مدير عام منظمة العمل العربية فايز المطيري مدير عام المكتب التنفيذي بمناسبته تعيينه، مشيداً بالجهود المخلصة التي يقوم بها المكتب التنفيذي في خدمة المسيرة الخليجية في المجالين العمالي والاجتماعي، مؤكداً حرصه على التواصل مع المكتب التنفيذي كونه ركيزة أساسية في مسيرة العمل الخليجي المشترك فيما يتعلق بشؤون العمل والشؤون والتنمية الاجتماعية.

# مؤتمر عربي رفيع المستوى حول «الأسرة العربية في ظل المتغيرات المعاصرة»

عقدت إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية – الأمانة الفنية للجنة الأسرة العربية، أعمال المؤتمر العربي رفيع المستوى حول «الاسرة العربية في ظل المتغيرات المعاصرة»، بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية، وذلك خلال الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ فبراير ٢٠١٦، بمدينة شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية.

وشارك المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بوفد في أعمال المؤتمر برئاسة مدير عام المكتب التنفيذي الدكتور عامر الحجري، كما شارك في أعمال المؤتمر عدد من السادة الوزراء المعنيين بشؤون الأسرة في الدول الأعضاء، ورئيسة المنظمة العالمية للأسرة، ورئيس المنظمة العربية للأسرة، إضافة لممثلي الآليات المعنية بالأسرة في المنطقة العربية، وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال تمكين الأسرة، وبحضور عدد من الخبراء والأكاديميين والشخصيات المعنية في مجال الأسرة. ويأتي الهدف من المؤتمر لوضع منهاج عمل موحد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ للأسرة في المنطقة العربية بناءً على المنظومة الاجتماعية والثقافية للأسرة العربية، ووضع آلية عمل تنفيذية لها.

وناقش المؤتمر بأسلوب علمي ومنهجي محاور أساسية تتطرق إلى رصد المتغيرات التي طرأت على أوضاع الأسرة العربية في ظل ظروف النزاعات المسلحة وحالات اللجوء والنزح التي يشهدها عدد من الدول العربية وأثرها على القضايا الخاصة بالأسرة، وإيجاد آلية تضمن تعزيز الأمن الأسري في حالات عدم الاستقرار، ودور الآليات الوطنية والتشريعات الخاصة بالأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في دعم قضايا الأسرة العربية، ومدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على بنية الأسرة العربية من خلال تسليط الضوء على قضايا التعليم والإعلام ووسائل الاتصال الحديثة، وكيفية الاستفادة منها في تعزيز التماسك الأسري.

كما تناول المؤتمر بالبحث والدراسة أهداف التنمية المستدامة ودورها في التأثير الإيجابي على الأسرة، وطرق تضَمين وتنفيذ السياسات المرتكزة على الأسرة في سياق أهداف التنمية المستدامة، إضافة لدور النساء في دعم وتعزيز التماسك الأسري بهدف وضع آليات لتمكين المرأة المعيلة.

# الحجري يستقبل رئيس منظمة الأسرة العربية

استقبل مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عامر الحجري، رئيس منظمة الأسرة العربية الدكتور جمال بن عبيد البح، بحضور مدير إدارة الشؤون الاجتماعية الدكتور صالح الغضوري والباحث القانوني بالإدارة الأستاذ محمد الغائب. وأكد الحجري أن «سعي المكتب التنفيذي للتنسيق مع منظمة الأسرة العربية يأتي انطلاقاً من أهمية توطيد علاقات التعاون والتنسيق بين المكتب التنفيذي وباعتباره منظمة إقليمية خليجية، ومنظمة الأسرة العربية باعتبارها منظمة إقليمية مختصة بالأسرة بامتداداتها العربية والخليجية».

وقال إن «المشروعات والبرامج والأنشطة التي تقوم بها منظمة الأسرة العربية تتصل بالبرامج والأنشطة التي يقوم بها المكتب التنفيذي، فضلاً عن أن دولة

الإمارات العربية المتحدة هي من الدول الأعضاء في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

وبين الحجري أن «أهم المواضيع المشتركة بين المكتب التنفيذي ومنظمة الأسرة العربية تتركز على توطيد العلاقات وتوثيقها لتأتي منسجمة مع الأهداف والغايات التي يعمل الطرفان على تحقيقها وفقاً لاختصاصاتهما، وبما يخدم تنفيذ مشاريع وبرامج عمليهما وأنشطتهما، وتعزيز التعاون وترسيخه وتنميته بما يُمكِّن الطرفين من استثمار أمثل للطاقات والجهود والبرامج المشتركة، وتفادي التكرار والازدواجية، وتوحيد التوجه في طرح القضايا والموضوعات الملحة على دول مجلس التعاون الخليجي لمسايرة متطلبات التنمية المستدامة».

# تعاون خليجي - عربي لتحديث دليل لمصطلحات الإعاقة

اجتمعت اللجنة الفنية الخليجية المكلفة بتحديث الدليل الموحد لمصطلحات الإعاقة والتربية الخاصة والتأهيل في مقر المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بمشاركة ممثلين عن دول مجلس التعاون والخبير الدكتور جمال الخطيب المشرف العلمي على المشروع.

ويسعى المشاركون إلى وضع اللبنات الأولى لإصدار النسخة الثانية من الدليل الموحد لمصطلحات الإعاقة، بعد مرور أكثر من ١٠ سنوات على إصدار الدليل في نسخته الأولى مطلع الألفية.

## تطورات نوعية

وترى اللجنة الفنية أن إصدار طبعة ثانية من الدليل بات أمراً ملحاً؛ لأن العقد الماضي شهد تطورات نوعية وكبيرة في مجالات الإعاقة، والتربية الخاصة، والتأهيل، ما يجعل الدليل بوضعه الحالي غير مواكب نهائياً للمستجدات.

ويرى المختصون من المشاركين في الاجتماع أن للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ٢٠٠٦ – أثراً واضحاً على المصطلحات المستخدمة في الأدبيات العالمية ذات العلاقة بالإعاقة، والتربية الخاصة، والتأهيل، خاصة وأن جميع دول الخليج صدّقت عليها. فإضافة إلى اهتمام هذه الاتفاقية بسبل مكافحة التمييز، والتحيز، والصور النمطية والاتجاهات السلبية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، تضمنت هذه الاتفاقية دعوة إلى إعادة النظر في كثير من المصطلحات والتعاريف المستخدمة في الأدبيات الدولية.

## حقوق الاعاقة

ويرى المشاركون أن الاتفاقية (التي صدرت بعد خمس سنوات من إعداد الدليل في نسخته الأولى) أقرت جملة من الحقوق يجب تضمينها في الدليل.

ومن الأمثلة على هذه الحقوق، على سبيل المثال لا الحصر: رفع الوعي، وإمكانية الوصول، والحق في الحياة، وحرية الشخص وأمنه، وحماية سلامته الشخصية، وعدم التعرض للاستغلال أو العنف أو الاعتداء، والعيش المستقل والإدماج في المجتمع، والصحة، والمشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والرياضة.

وأشار المشاركون إلى التطورات الهائلة التي شهدها العالم في العقدين الأخيرين على مستوى تطبيقات التكنولوجيا المكيفة والمساندة في عمليات التربية الخاصة والتأهيل، مبينين أنّ هذه التطورات تستحق أن يخصص لها فصل مستقل أو أن توزع المصطلحات المرتبطة بها على أبواب الدليل كافة.

# الحجري يفتتح قاعة الاجتماعات ويشيد بجهود الادارات

افتتح مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور عامر الحجري، قاعة الاجتماعات الجديدة في المكتب التنفيذي.

وقد نظمت إدارة العلاقات العامة والإعلام احتفالاً بهذه المناسبة دعت فيه الموظفين الذين أبدوا سعادتهم بقاعة الاجتماعات الجديدة.

كما أشاد الحجري بجهود الإدارات المختصة التي سعت بجهودها المخلصة إلى إتمام العمل على أكمل وجه، حتى تعكس هذه القاعة الجديدة صورة إيجابية عن المكتب التنفيذي.

# معالي نجلاء: مبادرة «نوصلكم» تستهدف الوصول إلى المسنين

أعلنت وزيرة تنمية المجتمع الإماراتية، معالي نجلاء بنت محمد العور، عن مبادرة «نوصلكم» التي تستهدف الوصول إلى المسنين في جميع مناطق دولة الإمارات.

وتستهدف المبادرة المسنين في المناطق السكنية والمدن الكبرى، إضافة إلى المسنين في دور المسنين والمستشفيات واستراحات الشواب وغيرها من المؤسسات التي تحتضنهم. وتأتي المبادرة وفاء لهذه الفئة وعرفاناً بالجميل للدور الريادي الذي لعبته في قيام الاتحاد، ومشاركتهم في عملية التنمية التي شهدتها الدولة بعد ذلك، لاسيما أن أغلب هؤلاء المسنين واكبوا مسيرة الاتحاد وشهدوا انطلاقته ورفدوه بالعمل الدؤوب.

كما تأتي مبادرة «نوصلكم» بالتزامن مع توجيهات نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم (رعاه الله) للوزراء في اجتماعه الأخير بهم بالعمل الميداني والحرص على رضا الناس وتسهيل حياتهم والسعي إلى تغيير واقع العمل الحكومي بشكل حقيقي بما يضمن تحقيق سعادة المواطن ورفاهيته.

وقالت العور «نهدف من خلال مبادرة «نوصلكم» إلى تحويل خدمات وزارة تنمية المجتمع إلى خدمات متنقلة تصل للمواطنين والمستفيدين حيثما كانوا، وتضمن تيسير إنجاز معاملات المواطنين وتذليل أي صعوبات قد يواجهونها وبما يتوافق مع رؤية الحكومة في توفير أجود الخدمات للمواطنين والمتعاملين مع الوزارات والهيئات الاتحادية».

ويشارك في المبادرة أكثر من ١٠٠ باحث وباحثة من وزارة تنمية المجتمع، إضافة إلى باحثين من بعض الدوائر المحلية والجمعيات ذات النفع العام. وستقوم فرق البحث، وفقاً للمبادرة، بزيارة المسنين والتعرف على احتياجاتهم، إضافة إلى التعرف على علاقة المسنين بأسرهم ومدى قيام الأبناء والأحفاد بواجبهم تجاه آبائهم والتواصل معهم، وسيقوم فريق البحث بالتعرف على علاقة المسن ببيئته الاجتماعية واندماجه في المجتمع. ووفرت وزارة تنمية المجتمع الإمكانات كافة لإنجاح المبادرة، حيث ستعمل الوزارة على تأهيل فريق البحث على طريقة استيفاء الاستبانة المطلوبة وضمان احترام المسنين وتوقيرهم وإشعارهم بأن الدولة حريصة على توفير الحياة الكريمة واللائقة لهم ومساعدتهم على ضمان الشيخوخة النشطة لهم وإدماجهم في المجتمع والاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم ونقلها إلى الأجيال الصاعدة.

وسترفع نتائج الدراسة إلى مجلس الوزراء مرفقة بالخطط والبرامج والمشاريع والمبادرات التي سيتم تنفيذها ضمن خطة الحكومة الاتحادية المقبلة للسنوات ٢٠١٧-٢٠٢١.

# قانون وديمة يؤسس لحقوق شاملة للطفل

قال وكيل مساعد قطاع الرعاية الاجتماعية بوزارة تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة، سعادة حسين الشيخ، إن إصدار القانون الاتحادي رقم «٣» للعام ٢٠١٦ في شأن حقوق الطفل «وديمة»، يعتبر قانوناً عصرياً وجامعاً، حيث تضمن أغلب الحقوق التي تضمنتها اتفاقية حقوق الطفل، إضافة إلى استفادته من أحدث القوانين، وأهمها في مجال حقوق الطفل، بما في ذلك قانون حقوق الطفل في كندا والولايات المتحدة الأميركية، كما أخذ بعين الاعتبار خصوصية مجتمع الإمارات وقيمه، وأن إصداره سيكون مكملاً لمنظومة التشريعات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي ترعى حقوق الإنسان وتصون حريته وكرامته، مشيراً إلى أنه سيجعل الإمارات مركزاً للتميز في مجال حماية الطفل وتوفير حقوقه.

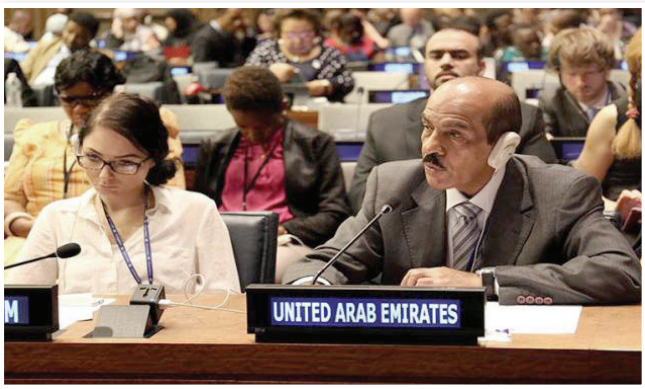


وأضاف الشيخ أن القانون يوفر الحقوق للطفل في مجال التعليم والصحة والأسرة والثقافة والترويح، إضافة إلى أنه يتضمن مواد تحميه من الإساءة وسوء المعاملة والعنف والاستغلال بشتى أنواعه، موضحاً أن القانون وفي إطار حرصه على حماية الطفل، حظر على القائم على رعاية الطفل تعريضه للنبذ أو التشرد أو الإهمال أو تركه من دون رقابة أو متابعة أو عدم إلحاقه بإحدى المؤسسات التعليمية، كما حظر بيع أو الشروع في بيع التبغ أو منتجاته للطفل، والتدخين في وسائل المواصلات العامة والخاصة والأماكن المغلقة حال وجود طفل أو بيع أو الشروع في بيع المشروبات الكحولية للطفل، كما حظر جلوس الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عشر سنوات في المقاعد الأمامية للمركبات.

# بن ديماس: إدراج مسار حوار أبوظبي في وثائق العمل الدولية يؤكد مكانة الإمارات عالمياً

أدرجت منظمة العمل الدولية «مسار حوار أبوظبي» ضمن وثائقها كمبارة مهمة للتعاون والتنسيق الثنائي بين حكومات الدول المرسلة والمستقبلة للعمال في مجال حماية حقوقهم وتحسين ظروف عملهم.

جاء ذلك في دراسة استقصائية أعدها الخبراء القانونيون في منظمة العمل الدولية حول حوكمة دورة العمل التعاقدي المؤقت، حيث تمت مناقشاتها داخل لجنة المعايير ضمن أعمال الدورة ١٠٥ لمؤتمر العمل الدولي الذي عُقدت أعماله في جنيف بمشاركة وفد الدولة.

ويضم مسار حوار أبوظبي الذي انطلق في العام ٢٠٠٨ دول إقليم آسيا المرسلة والمستقبلة للعمالة وتشمل: الإمارات، السعودية، قطر، البحرين، الكويت، عمان، اليمن، أفغانستان، بنغلاديش، الهند، أندونيسيا، نيبال، باكستان، الفلبين، سيرلانكا، تايلند، فيتنام، وماليزيا، إلى جانب الحكومة السويسرية التي تشارك بصفة مراقب».

وقال وكيل وزارة الموارد البشرية والتوطين المساعد لشؤون العمل عضو وفد دولة الإمارات المشارك في المؤتمر، حميد بن ديماس السويدي: «إن مسار حوار أبوظبي جاء في إطار حرص دولة الإمارات على تعزيز تعاونها الثنائي ومتعدد الأطراف مع الدول المرسلة للعمالة بما يسهم في توفير الحماية لها خلال دورة العمل التعاقدي، حيث يعتبر «الحوار» مساراً

حكومياً طوعياً ومنصة للتحاور بين الدول الأعضاء بهدف التعرف على أفضل الممارسات وتعزيز فوائد تنقّل العمالة التعاقدية المؤقتة».

وشدد السويدي على «أهمية مسار حوار أبوظبي ودوره الفاعل في تطوير العلاقات والشراكة بين الدول الأعضاء، لاسيما في ضوء العديد من المبادرات التي انطلقت تحت مظلته»، مؤكداً أن «إدراجه ضمن وثائق منظمة العمل الدولية يؤكد مكانة دولة الإمارات عالمياً».

وتطرقت الدراسة، التي تناقشها لجنة المعايير في منظمة العمل الدولية إلى عدد من الاتفاقات الثنائية التي أبرمتها الدولة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع عدد من الدول المرسلة للعمالة، مؤكدة أهمية هذه الاتفاقات في حماية حقوق العمال، خصوصاً في ظل وجود سياسة وتشريعات وطنية متكاملة في هذا المجال في جميع الدول المعنية بإرسال واستقبال العمال.

من جهة أخرى، ألقى وكيل وزارة الموارد البشرية والتوطين المساعد لشؤون العمل كلمة باسم وفود حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال مناقشات مؤتمر العمل الدولي لآليات توفير العمل اللائق والحماية للعمالة التي تؤدي عملها بموجب تعاقد بين الشركات في أكثر من بلد، وهو ما يعرف بـ «سلاسل التوريد العالمية».

وأوضح في الكلمة أن «سلاسل التوريد أصبحت إحدى أدوات تحقيق النمو الاقتصادي العالمي وأعادت تعريف ديناميكيات المنافسة على مستوى العالم في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أثبتت التجارب الدولية أن العزلة التجارية أصبحت خياراً لا يمكن الاعتماد عليه بصورة مستدامة، خصوصاً أن النجاح الاقتصادي بات يعتمد بشكل كبير على مدى قدرة سلاسل التوريد العالمية على توفير المنتج الجيد في المكان المناسب وفي الوقت المناسب وبأقل الكُلف».

## جرادات: جائزة «تقدير» نموذج يحتذى للآخرين في المنطقة

قالت د. ربا جرادات، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية: «نحن نشجع الجهات المعنية والشركات في البلدان الأخرى على القيام بمبادرات وبرامج مماثلة تشكل حافزاً للشركات لتوفير ظروف عمل أفضل». وأكدت الدكتورة جرادات في تصريحات حول الجائزة ومدى تأثيرها ونتائجها الإيجابية على علاقات العمل بين أصحاب الشركات والعمال في قطاع البناء في دبي: «أن جائزة تقدير التي تعتبر البرنامج الأول من نوعه في العالم الذي يعتمد نظام النقاط لتقدير التميّز في ممارسات رفاه العمل والتشجيع على تطبيق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، هي مبادرة ممتازة ويمكن أن تشكل نموذجاً يحتذى للآخرين في المنطقة». مشيرة إلى أنها خطوة إيجابية تعكس روح المسؤولية الاجتماعية واجتهاد أصحاب العمل، وهو ما تشجعه منظمة العمل الدولية.

وقالت: «إن تقديم المحفزات التي تعزز تدابير رفاه العمل سيساعد على رفع المعايير في قطاع البناء والتشييد في دبي، وسيعود بالنفع على العمال. وبناءً عليه يمكن أن تشكل الجائزة مكملاً مهماً للقواعد التنظيمية والقانونية وتطبيقها، بما يعكس الجهود الجادة المبذولة على هذا الصعيد لما فيه مصلحة العمال وحماية حقوقهم».

وأشارت الدكتورة جرادات قائلة: «آمل أن تترك جائزة تقدير التي تستهدف الشركات التي تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل وما فوق في قطاع البناء والتشييد، أثراً إيجابياً لدى كبرى الشركات على وجه الخصوص. كما آمل أن يكون بالإمكان توسيع الجائزة مستقبلاً، بحيث تتضمن شركات أصغر، ومقاولين ثانويين وموردين، بما فيهم وكالات تزويد القوى العاملة».

**كشف وزير العمل والتنمية الاجتماعية، رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل، السيد جميل بن محمد علي حميدان، عن نمو إجمالي عدد العمالة في مملكة البحرين خلال الربع الأول من العام ٢٠١٦ بنسبة ٧٪ قياساً مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٥، مشيراً إلى زيادة أعداد العمالة الوطنية المسجلة في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي إلى نحو ١٦١ ألفاً بنهاية مارس ٢٠١٦ فيما بلغ إجمالي عدد العمالة الأجنبية ٥٨٢,٤ ألف عامل تقريباً.**

**جاء ذلك في التقرير الذي عرضه سعادة وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وتدارسه مجلس الوزراء في جلسته وتضمن رصد ومراقبة التغيرات في المؤشرات الرئيسية لسوق العمل.**

## للمرة الأولى... القطاع الخاص يستقطب 65 % من البحرينيين

# ارتفاع أعداد العمالة الوطنية إلى نحو 161 ألفاً

وأوضح حميدان بهذه المناسبة، أن إجمالي عدد العمالة في مملكة البحرين بلغ في نهاية العام الماضي ٧٤٣ ألفاً و٢٩٠ عاملاً مسجلاً، بذلك زيادة سنوية مقدارها ٧٪ مقارنة بـ ٦٩٤ ألفاً و٩٠٩ عمال في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٥، مشيرًا إلى أن هذه الزيادة تتجاوب مع برنامج عمل الحكومة وجهودها في تهيئة البيئة الاستثمارية في المملكة لتوسعة الأعمال القائمة واستقطاب رؤوس استثمارات جديدة أدت إلى زيادة الطلب على العمالة المحلية والأجنبية.

وأضاف سعادة الوزير أن إجمالي عدد العمالة الوطنية النظامية المسجلة في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي سجل ارتفاعًا ليصل وللمرة الأولى إلى ١٦٠ ألفاً و٨٨٣ عاملاً في نهاية الربع الأول ٢٠١٦، بزيادة نسبتها ١,٦٪ مقارنة مع ١٥٨ ألفاً و٣٢٨ عاملاً بحرينياً بالربع الذي سبقه، كما أنه يسجل نموًا نسبته ٢,٨٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي؛ إذ كانت تبلغ في حينها ١٥٦ ألفاً و٤٢٩ عاملاً، مشيرًا إلى أن هذه الأرقام تدلل على قدرة اقتصاد المملكة على خلق فرص العمل للمواطنين، كما تدل على نجاح الجهود المبذولة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في مشروع توظيف العاطلين عن العمل.

ولفت حميدان إلى أن عدد العمالة الوطنية في القطاع الخاص استمرت في النمو لتصل إلى رقم قياسي جديد بلغ ١٠٤ آلاف و٤٥١ في مارس ٢٠١٦، وبما قدره ٥،٠٨٣ بحرينياً، مشيرًا إلى أن القطاع الخاص بات يستقطب ٦٥٪ من العمالة الوطنية في المملكة، في مقابل ٣٥٪ في القطاع العام.

### ازدياد أعداد البحرينيين في الخاص

وأشار سعادة الوزير إلى أن أعداد البحرينيين في القطاع الخاص مرشحة إلى النمو بدرجة أكبر، نتيجة إطلاق مجلس الوزراء مشروع توظيف ١٥ ألف بحريني في القطاع الخاص خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ من خريجي الجامعات والباحثين عن عمل من حملة مختلف المؤهلات والتخصصات الأكاديمية والفنية بشكل عام، إضافة إلى حملة الدبلوما وشهادة الثانوية العامة، مضيفاً أن هذا المشروع الذي رصدت له الحكومة ١٥ مليون دينار بحريني يعد استكمالاً للمشروع الذي سبق أن طرحته الحكومة في ٢٠١٤ ونجحت من خلاله في توظيف ١٠ آلاف بحريني.

### تحفيز منشآت القطاع الخاص

ويقدم المشروع مزايا عديدة لتحفيز منشآت القطاع الخاص وأصحاب الأعمال لاستقطاب العمالة الوطنية من مختلف التخصصات التي لا تتوافر لها فرص وظيفية كافية في سوق العمل.

أما فيما يتعلق بأعداد العمالة الأجنبية، فأشار سعادة الوزير إلى ارتفاع أعدادها بنسبة ٨,٢٪ لتصل إلى ٥٨٢ ألفاً و٤٠٧ عمال أجانب في مارس ٢٠١٦ مقارنة مع ٥٣٨ ألفاً و٤٨٠ عاملاً أجنبيًا في الفترة ذاتها من ٢٠١٥، مؤكدًا أن «هذه الزيادة تعتبر مؤشرًا على استقرار الاقتصاد ونموه».

وكشف التقرير الذي يغطي مؤشرات الربع الأول من ٢٠١٦، أن وسيط الأجور للبحرينيين سجل استقراراً بالربع الأول نحو مستوى ٥١٧ دينارًا بالمقارنة مع ٥١٩ دينارًا في الربع نفسه من ٢٠١٥. وقد ارتفع وسيط أجور البحرينيين في القطاع الخاص ليصل إلى ٣٩١ دينارًا بزيادة سنوية قدرها ٠,٨٪ بينما بلغ في القطاع العام ٦٨٥ ديناراً بزيادة سنوية قدرها ١,٨٪.

كما تشير البيانات إلى استقرار نسبة البحرينيين العاملين في القطاع الخاص الذين يتقاضون رواتب تفوق ٥٠٠ دينار عند ٣٧٪ من إجمالي القوى العاملة الوطنية في «الخاص».

### انتقال العمالة الأجنبية

على الصعيد ذاته، كشف حميدان أن مجموع عدد طلبات انتقال العمالة الأجنبية إلى صاحب عمل جديد والتي تمت خلال هذا الربع بلغت ٦،٦٠٢ عامل، بلغت نسبة طلبات الانتقال بعد انتهاء تصريح العمل ١١٪، في حين بلغت نسبة طلبات الانتقال مع موافقة صاحب العمل السابق ما يقارب ٨٨٪، أما نسبة طلبات الانتقال من دون موافقة صاحب العمل السابق فكانت ٢٪.

وأكد سعادة وزير العمل والتنمية الاجتماعية، أن مؤشرات الهيئة تكشف بوضوح استقرار وثبات سوق العمل الوطني، لافتاً إلى أن جميع الإحصاءات والأرقام الواردة لإصدار رخص العمل الجديدة والمجددة، إضافة إلى طلبات الانتقال للعمالة الأجنبية وارتفاع وسيط أجور المواطنين، تؤكد بشفافية قصوى أن هيئة تنظيم سوق العمل كمؤسسة تنفيذية رسمية حققت ولاتزال تحقق الأهداف العليا التي تتمثل في تنظيم سوق العمل الوطني ورفع أجور المواطنين وتحسين جاذبية العامل الوطني.كشف وزير العمل والتنمية الاجتماعية، رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل، السيد جميل بن محمد علي حميدان، عن نمو إجمالي عدد العمالة في مملكة البحرين خلال الربع الأول من العام ٢٠١٦ بنسبة ٧٪ قياساً مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٥، مشيراً إلى زيادة أعداد العمالة الوطنية المسجلة في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي إلى نحو ١٦١ ألفاً بنهاية مارس ٢٠١٦ فيما بلغ إجمالي عدد العمالة الأجنبية ٥٨٢,٤ ألف عامل تقريباً.

# حميدان: تتويج البحرين بجائزة «أجفند» يعزز مكانتها الدولية في تنفيذ «التنمية المستدامة»

في انجاز جديد لمملكة البحرين على الصعيد الاجتماعي يعزز مكانتها على خارطة العمل التنموي إقليمياً ودولياً، فازت مملكة البحرين، ممثلة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بجائزة البرنامج الخليجي العربي للتنمية (أجفند)، المسابقة الدولية لمشاريع التنمية البشرية الريادية للعام ٢٠١٤ في مجال تسويق المنتجات المصنعة منزلياً، والتي يرعاها رئيس البرنامج صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبدالعزيز آل سعود، عن مشروع «خطوة للمشروعات المنزلية»، ضمن أربعة مشاريع فائزة بالجائزة من بين (٥٩) مشروعاً تم ترشيحها للجائزة في فروعها الأربعة مقدمة من قبل (٤٣) دولة في أربع قارات.

وقد تسلم وزير العمل والتنمية الاجتماعية جميل محمد علي حميدان، الجائزة من صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود، نيابة عن رئيس البرنامج، وبحضور ملكة مملكة أسبانيا الملكة صوفيا، وسفير المملكة في الإمارات محمد المعاودة، وذلك في حفل أقيم في ١٧ مارس ٢٠١٦ بأبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن قمة الإقراض المتناهي الصغر التي أقيمت برعاية نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان.

وبهذه المناسبة قال حميدان، في كلمة له أمام جمع غفير من كبار المسؤولين وممثلي المنظمات العربية والدولية المتخصصة، إن فوز مملكة البحرين في مسابقة البرنامج الخليجي العربي للتنمية عن مشروع خطوة للمشروعات المنزلية، يأتي نتاجاً طبيعياً للاهتمام والدعم المستمر من قبل القيادة والرؤية الثاقبة لملك مملكة البحرين صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والتوجيهات السديدة لرئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، والمؤازرة الدائمة من قبل ولي العهد الأمين، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة.

# دعم الأسر المنتجة والأفراد ورواد العمل الجدد

أكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية البحريني، جميل بن محمد علي حميدان، دعم الأسر المنتجة والأفراد ورواد الأعمال الجدد، وتسخير البيئة المحفزة التي تتيح لهم فرص الاعتماد على الذات وتنمية مشاريعهم المنزلية الخاصة، بما يحسن من أوضاعهم وأفراد أسرهم اقتصادياً واجتماعياً، وليكونوا أداة فاعلة في الإنتاج والتنمية، بفضل عطائهم وتميزهم في كثير من المهن والصناعات اليدوية والحرفية.

جاء ذلك خلال زيارة تفقدية قام بها حميدان – برفقة عدد من المسؤولين في قطاعي التنمية الاجتماعية والعمل – لمركز «خطوة» للمشروعات المنزلية، الذي يحتضنه مركز المنامة الاجتماعي في الجفير، وهو المركز الذي يعدّ امتداداً لمشروع الأسر المنتجة بالوزارة، وتحرص من خلاله على توفير كل الاحتياجات والخدمات والتسهيلات المطلوبة في ريادة الأعمال وتمكين المشروعات المنزلية المبتدئة، حيث اطلع الوزير على الجهود المبذولة لتقديم مختلف الخدمات للفئات المستفيدة، والعمل على تأسيس «المنزل المنتج»، وهو مفهوم جديد للعمل المنزلي يتيح لصاحب فكرة مشروع لا يملك سجلاً تجارياً الحصول على رخصة عمل من المنزل.

ويهدف هذا المشروع بالدرجة الأولى إلى تحقيق التمكين الاقتصادي لأصحاب الأعمال المبتدئين والأفراد، وإحداث تغيير نوعي وكمي في أنشطتهم ومشروعاتهم المنزلية والنهوض بها، علماً أن المشروع موجه للمواطنين، ذكوراً وإناثاً، سواء من المسجلين في برنامج الأسر المنتجة، أو المستفيدين من الضمان الاجتماعي والبرامج التدريبية بالمراكز الاجتماعية، فضلاً عن الباحثين عن عمل والمتقاعدين.

ويقدم المشروع لرواد الأعمال الناشئة الملتحقين به فرص الحصول على الخدمات والتسهيلات للنهوض بالأنشطة الإنتاجية والانتقال بها إلى مرحلة الحرفية والدخول إلى السوق كأصحاب أعمال جدد.

# «العمل والتنمية الاجتماعية»: 13 هدفاً استراتيجياً و37 مؤشراً للأداء

وضعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ١٣ هدفاً استراتيجياً، وحددت ٣٧ مؤشر أداء لتلك الأهداف. وجاء إيجاد منظومة متكاملة لحماية الأسرة بهدف تعزيز دورها وقيامها بمسؤوليتها وتوسيع أثر عمل القطاع غير الربحي بأول مبادرات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وحددت ثلاثة مؤشرات لقياس أداء هذا الهدف، وهي رفع عدد العاملين في مجال الإرشاد والحماية الاجتماعية من ٩٠ إلى ١٢ ألفاً، ورفع عدد مراكز الإرشاد الأسري من ٥٨ إلى ٢٠٠ مركز، ورفع نسب بلاغات العنف الأسري ومعالجتها خلال ثلاثة أشهر إلى ٧٥ في المئة.

وأكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن بناء قدرات الجهات العاملة في القطاع الثالث وحوكمتها تعد هدفها الثاني، الذي حددت له ثلاثة مؤشرات هي رفع نسبة العاملين في القطاع الثالث من إجمالي القوى العاملة ورفع نسبة الجمعيات الخيرية الملتزمة بنظام الحوكمة المطور، ورفع نسبة المؤهلين من العاملين في القطاع الثالث في الوظائف الرئيسة. ونص الهدف الثالث على تحويل شريحة مستفيدين الوزارة من متلقين مساعدات إلى منتجين من خلال رفع نسب المستغنين عن معاش الضمان الاجتماعي ورفع معدلات توطين الأيتام من أبناء دور الإيواء، في حين أشار الهدف الرابع إلى تطوير معايير الجودة والاعتماد المهني التقني.

ولفت الهدف الخامس إلى تمكين العمل التطوعي، أما الهدف السادس فأوضح توجيه الجهود في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتأمين السكن الملائم لمستفيدين الضمان الاجتماعي الأشد حاجة إلى السكن.

أما الهدف الاستراتيجي السابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية فينص على توسيع القطاع وتوجيهه للعمل في المجالات التنمية، وجاء في الهدف الثامن العمل على توفير وظائف للمواطنين ووضعت أربع مؤشرات أداء لهذا الهدف أبرزها هو خفض معدلات لبطالة إلى ٩ في المئة بعد أربع سنوات، كما شمل الهدف التاسع على العمل على خلق بيئة آمنة وجاذبة للسعودية ووضعت ثلاثة مؤشرات قياس من أبرزها الوصول إلى ٨٠ في المئة كمعدل للامتثال بنظام حماية الأجور.

في حين، اشتملت الأهداف الاستراتيجية الأربعة الأخيرة على رفع مستوى المهاري للسعوديين بما يتلاءم مع حاجات سوق العمل، ورفع كفاءة الخدمات والبرامج المقدمة من خلال المراكز والدور والمؤسسات، وزيادة القدرة الاستيعابية للتدريب التقني والمهني وربطها بحاجات سوق العمل.

## ربط أعمال «التسليف والادخار» باستراتيجية «العمل والتنمية»

أكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية السعودي، الدكتور مفرج بن سعد الحقباني، أهمية التحول الكامل لأعمال البنك السعودي للتسليف والادخار نحو التنمية، وتوسيع القروض التنموية والبرامج الادخارية، وتفعيل دور العمل لخدمة التنمية عبر استراتيجية بربط أعمال البنك بمبادرات منظومتي العمل والتنمية الاجتماعية نحو تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ودعا الدكتور مفرج الحقباني خلال لقائه مسؤولي البنك بمقر الوزارة، يتقدمهم مدير عام البنك الدكتور عبدالله النملة، إلى تقليل الفجوة بين القروض الرعوية التي تمثل ٩٤٪ من أعمال البنك وتوسيعها ببرامج القروض التنموية.

ويعمل البنك على تقديم نوعين من القروض؛ قروض اجتماعية مثل قرض الأسرة وقرض ترميم المنازل وقروض الزواج، والنوع الثاني قروض تنموية للمنشآت الصغيرة والناشئة، وتحتوي على خمسة مسارات هي (التميز، الاختراع الناشئ، الأجرة والنقل، قروض لمشاريع متناهية الصغر وللأسر المنتجة).

واستطاع البنك تمويل أكثر من ٣٠ ألف مشروع تنموي (منشآت صغيرة)، منها ١٣,٨ ألف قرض سيارات أجرة، و١٧٢ مركز طبي، وإنشاء ٢٨٦ مدرسة تعليم مبكر. كما ساهم البنك في قروض زواج بعدد ٥١٢ ألف عقد زواج بنسبة ٧٢٪ من عقود الزواج في المملكة خلال السنوات الخمس الماضية.

# إنشاء برنامج «التوطين الموجه» لتحديد مسارات التوظيف المستقبلية بأربعة محاور

وجّه وزير العمل والتنمية الاجتماعية السعودي، الدكتور مفرج بن سعد الحقباني، بإنشاء برنامج «التوطين الموجّه» يرتبط مباشرة بالوزير، بهدف تحديد مسارات التوظيف المستقبلية عبر أربعة محاور. ويستهدف المحور الأوّل برنامج تحديد مسارات التوظيف المستقبلية عبر أربعة محاور رئيسة تتمثل في التخطيط القطاعي بهدف التنسيق مع القطاعات المستهدفة لوضع خطة توطين وتدريب متفق عليها تستهدف الإحلال التدريجي للمهن ذات المهارات العالية والمتوسطة في القطاع الخاص.

ومحور ثان يُعنى بالتدخل المناطقي لتعزيز العمل مع إمارات المناطق لدعم برامج توطين خاصة بكل منطقة حسب نوعية الأنشطة فيها التي تتم بناء على اختيار ودعم أمير المنطقة. إضافة إلى محور ثالث وهو التوطين الكامل لبعض الأنشطة من خلال اختيار أنشطة محددة لتوطينها بالكامل بتعاون الشراكة مع الوزارات الأخرى، وسيتم البدء بنشاط بيع وصيانة أجهزة الجوالات.

ورابع محاور التوطين تتمثل في البرنامج الخاص بربط برنامج نطاقات الموزون (الذي تطلقه الوزارة قريباً) ببرنامج التوطين الموجه لتتفق معطياته مع معطيات العمل في هذا البرنامج.

كما وجّه الحقباني، الفريق الفني بتقديم أنواع الدعم التحليلي كافة لهذا البرنامج لتصبح التدخلات علمية وواضحة لشركاء الوزارة في القطاعين العام والخاص.

ووجّه الوكالة المعنية بعمل المرأة بربط برنامج

التوطين الموجه ببرامج عمل المرأة في الوزارة لزيادة دعم عمل السعوديات في القطاعات كافة مع الحرص على أن تكون البيئة ملائمة وآمنة لهن.

وشدّد الحقباني على قيادات منظومة العمل كافة؛ «الوزارة وصندوق تنمية الموارد البشرية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية»، بتقديم أنواع الدعم كافة لهذا البرنامج الذي تطمح الوزارة والمؤسسات الشقيقة أن يساعد على تلافي أي مشكلات مصاحبة لعملية التوطين، وأن يساعد أيضاً على تحقيق توطين كلي وشبه كلي لبعض الأنشطة خاصة قطاع التجزئة.

ووفقاً لتوجيه الحقباني، فإن فريق الحوكمة في الوزارة سيقوم بالتأكد من ترابط المبادرات وتكاملها وتوحيد مساراتها وتقديم كل أنواع الدعم لهذا البرنامج.

## دمج «الاجتماعية» في «العمل» يحقق مبدأ «من الرعوية إلى التنموية»

إلى ذلك رفع وزير العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، الدكتور مفرج الحقباني، شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على الأمر الملكي القاضي بدمج وزارة العمل مع التنمية الاجتماعية.

وقال إن القرارات الملكية الصادرة تعكس تطلعات وطموحات القيادة الحكيمة الساعية لتجسيد رؤية المملكة ٢٠٣٠ بما يحقق التنمية الاقتصادية الوطنية الشاملة التي تعيشها بلادنا في الوقت الحاضر.

وأفاد أن وزارة العمل و«وزارة الشؤون الاجتماعية سابقاً» دخلتا في تشاركية فريدة من نوعها مؤخراً عبر برنامج «من الرعوية إلى التنموية» الذي استهدف تهيئة القوى البشرية من عملاء ومستفيدي الجمعيات الخيرية في مختلف المناطق، وتحويلهم إلى طاقات منتجة من خلال رعاية وتدريب وتأهيل الأفراد ومؤسسات ومراكز الرعاية الاجتماعية المختلفة بشكل عملي يتناسب مع توجهات سوق العمل، عبر ما يُقدم من برامج ومشاريع منوعة تسهم في تحسين إمكانات الأفراد وزيادة دخلهم ورفع مستوى معيشتهم.

## تعزيز مشاركة ذوي الإعاقة في التنمية الاقتصادية

أكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية السعودي، الدكتور مفرج بن سعد الحقباني، أن الوزارة تبذل جهودها لتقديم الخدمات التي تلبي تطلعات ذوي الإعاقة، لاسيما أنها فئة غالية على قلوب الجميع، مشدداً على أهمية الوصول إلى برنامج وطني يحقق أهداف الورشة لخدمة فئة ذوي الإعاقة.

وقال وزير العمل في الكلمة التي ألقاها بالرياض، خلال رعايته ورشة عمل (الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة): «دمج الشؤون الاجتماعية مع وزارة العمل، يدعم تكاملية العمل ويسير وفق رؤية واستراتيجية تحقق المصالح المشتركة لذوي الإعاقة، فضلاً عن انسجام هذا الدمج مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال إشراك المجتمع بكافة فئاته وشرائحه في مسارات التنمية الاقتصادية الحديثة».

وأشار إلى ضرورة تمكين فئات ذوي الإعاقة وإتاحة الفرصة لهم للعمل والتعلم ليكونوا عناصر مساهمة وفعالة في إنتاجية الوطن.

ولفت النظر إلى أهمية تضافر الجهود وتشاركية العمل لإنجاز الاستراتيجية وتحويل مخرجاتها إلى واقع يتم العمل بموجبه، في سبيل خدمة توازي وتلبي احتياجات هذه الفئة. وتطلع الحقباني إلى أن تكون الاستراتيجية متكاملة لتشمل ليس فقط ما هو موجود في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ولكن أيضاً ما تقدمه الجهات الحكومية الأخرى وجعلها في قالب واحد يمكن من خلاله تحديد مؤشرات قياس الأداء والمستهدفات.

## رئاسة عمان للدورة برهان على تعزيزها المشاركة الاجتماعية

# «الإسكوا» في مسقط لـ «التنمية المستدامة للمرأة»

افتتحت سلطنة عمان، ممثلةً في وزارة التنمية الاجتماعية، أعمال الدورة السابعة للجنة المرأة التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا»، بفندق انتركونتيننتال مسقط، تحت رعاية مساعد رئيس جامعة السلطان قابوس للتعاون الخارجي، صاحبة السمو السيدة الدكتورة منى بنت فهد بن محمود آل سعيد، وحضور وزير التنمية الاجتماعية معالي الشيخ محمد بن سعيّد الكلباني، وعدد من أصحاب المعالي والسعادة وممثلي الدول الأعضاء في المنظمة.

### تعزيز دور المرأة

وأكدت السيدة الدكتورة منى بنت فهد بن محمود آل سعيد أن استضافة السلطنة لأعمال الدورة السابعة للجنة المرأة بالإسكوا ورئاسة أعمالها يبرهن على مدى الاهتمام الذي تبديه السلطنة نحو المرأة وتعزيز دورها في المجتمع على مختلف الأصعدة، إذ إن هناك الكثير من الجهود التي بذلت في سبيل تمكينها في المجتمع وإسهامها بالتطوير والتنمية، وتم تكريمها بتخصيص يوم السابع عشر من شهر أكتوبر من كل عام يومًا للمرأة العمانية، إضافة إلى منحها الحقوق والواجبات بالتساوي مع الرجل وسن القوانين التي تكفل حقوقها وتعزز من مكانتها في المجتمع.

وقالت: إن اهتمام السلطنة بدور المرأة العمانية انعكس إيجابيًا على جهودها الإقليمية والدولية بهذا الشأن، حيث إنها تشارك دول العالم والمنطقة اجتماعاتهم وملتقياتهم التي تهدف إلى تنسيق الجهود ومناقشة التحديات وإيجاد الحلول لها، ويعد هذا الاجتماع فرصة للالتقاء والمناقشة والمتابعة لآخر ما قامت به الدول الأعضاء في مجال النهوض بالمرأة العربية، متمنيةً التوفيق لجميع المشاركين بالتوفيق والنجاح وأن يخرج هذا الاجتماع بالتوصيات المأمولة منها.

### تكافؤ وشراكة

هذا، وبدأت أعمال الدورة بكلمة وزارة التنمية الاجتماعية ألقاها وزير التنمية الاجتماعية معالي الشيخ محمد بن سعيّد الكلباني، قال فيها: «يعقد هذا الاجتماع في مسقط، ويعتبر ضمن السلسلة المتواصلة التي تحرص كافة الدول على المشاركة فيها كونها أحد مقررات التنمية في كل المجتمعات، وانطلاقاً من حرص السلطنة على تحقيق التكافؤ والشراكة بين الجنسين وإزالة جميع أشكال التمييز من خلال تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في مختلف المجالات بما يكفل مساهمتها الإيجابية في التنمية المستدامة، حيث ينبثق ذلك من النظام الأساسي للدولة الذي أكد على المساواة بين جميع المواطنين»، مشيرًا إلى أن «اهتمام السلطنة بقضايا المساواة بين الجنسين تجلّى في التشريعات التي لم تميز بين الرجل والمرأة، حيث إن القاعدة العامة في التشريعات والقوانين العمانية هي المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق الواجبات».

وأضاف: «إن المرأة لعبت دوراً مهماً خلال مراحل نهضة السلطنة على كافة الأصعدة، حيث شهد العقد الأخير تطورًا ملحوظًا في وضع المرأة تجسد ذلك في أعلى نسبة مشاركة لها في مجلس الدولة في الفترة الرابعة (٢٠٠٧-٢٠١١) حيث بلغت النسبة (١٩,٧٧٪)، وزادت نسبة الموظفات في القطاع الحكومي إلى (٤٠,٥٪) وفي القطاع الخاص نحو (٢٣٪) خلال العام ٢٠١٤، وكذلك انخفضت نسبة الأمية بين الإناث (١٥ سنة فأكثر) من (٢٩,٤٪) في العام ٢٠٠٣ إلى (١٩,٤٪) العام ٢٠١٠م، كما أشارت الإحصاءات إلى التطور الملحوظ في المؤشرات الصحية للمرأة حيث ارتفع توقع الحياة للإناث إلى (٧٨,٥٪) العام ٢٠١٤، مقابل (٧٤,٨٪) للذكور».

وألقت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا»، معالي الدكتورة ريما خلف، كلمةً بينت فيها أن افتتاح الدورة السابعة للجنة المرأة التابعة للإسكوا والتي تعقد في مسقط قد سجلت مع الدول الأعضاء إنجازات عديدة في مناهضة التمييز ومكافحة العنف وفقاً لما تنص عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية، حيث إن اللجنة بالتعاون مع الآليات الوطنية على مناصرة حق المرأة عملت على المشاركة الكاملة في السياسة والاقتصاد في بناء قدراتهم من خلال التعليم.

### محاولات التغيير

وأشارت خلف إلى أنه «على الرغم من الوضع الأليم الذي تعيشه منطقتنا العربية لم نيأس من محاولات التغير، حيث سجلت بلدان عديدة إنجازات مشجعة في قطاع المرأة، وكذلك يجب علينا تحقيق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بهذا القطاع، حيث وضعنا سياسات واستراتيجيات وبرامج لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة على جميع المستويات في المنطقة، ونحرص على العمل مع الدول الأعضاء لنقل الخبرات ووضع الاستراتيجيات والخطط الإقليمية والدولية تحقيقاً لهدفنا المشترك في تحقيق المساواة بين الجنسين».

## وزير القوى العاملة وممثلو النقابات يناقشون القضايا العمالية

# البكري يؤكد التعاون للحد من منازعات العمل

**ناقش وزير القوى العاملة العماني معالي الشيخ عبدالله بن ناصر البكري، عدداً من القضايا التي تهم العاملين في القطاع الخاص، وذلك في اللقاء السنوي الذي يجمع معاليه بممثلي النقابات العمالية والاتحاد العام لعمال السلطنة، حيث أعرب معاليه عن بالغ سروره لهذا اللقاء، الذي يتيح الفرصة لمناقشة موضوعات ذات علاقة بالعمل في القطاع الخاص، منوهاً بالدور المهم للنقابات العُمالية في إرساء علاقات عمل متقدمة تساهم في تعزيز وتقوية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج.**

وأكد معاليه أن ما حققته السلطنة من إنجازات تنموية شاملة على امتداد عقود نهضتها المباركة في ظل القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - تشهد نقلة نوعية في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء دولة عصرية واقتصاد حديث قادر على النماء والتطور، وهو ما عزز دور القطاع الخاص في التنمية، وساهم في الوقت ذاته في اتساع نطاق الأعمال لمنشأته لتشمل كافة الأنشطة الاقتصادية، ما أدى إلى ازدياد أعداد القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص حتى نهاية أبريل ٢٠١٦ (٢٢٣,٩٣٥ مواطناً ومواطنة).

وأشار إلى أثر ذلك في زيادة عدد النقابات التي بلغت حتى هذا العام (٢٣٩) نقابة موزعة على (١٨) نشاطاً اقتصادياً، وصاحب تطور عمل هذه النقابات تشكيل اتحادات عُمالية قطاعية للعاملين في قطاعات الصناعة والنفط والغاز والسياحة.

وأكد معالي وزير القوى العاملة في كلمته على دور الوزارة في العمل والتعاون التام مع أطراف الإنتاج (عُمالاً وأصحاب أعمال) من أجل تطوير علاقات العمل في القطاع الخاص والحد من منازعات العمل الفردية منها والجماعية على حد سواء بما يعزز الاستقرار للعاملين والتقدم لهم في وظائفهم وأعمالهم، حيث تمكنت الوزارة بالتعاون مع طرفي الإنتاج وجهودهم من تحقيق تقدم في علاقات العمل أدت إلى انخفاض عدد المنازعات العُمالية الجماعية من (٨٤) حالة العام ٢٠١٤ إلى (٦٣) حالة العام ٢٠١٥ تم إجراء التسوية الودية لها جميعاً ما عدا حالة واحدة فقط تمت إحالتها إلى القضاء للبت فيها. كما أكد أن قانون العمل الحالي خضع لمجموعة من التعديلات لجعله متوافقاً مع المستجدات التنموية وتطورات سوق العمل، وكان آخر هذه التعديلات تلك الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٣م)، ثم جاء صدور قرار مجلس الوزراء لإجراء مراجعة شاملة لقانون العمل لتحديثه وجعله منسجماً مع المستجدات الحالية والمتطلبات المستقبلية، ولتنفيذ ذلك تم تشكيل فريق عمل من أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة - غرفة تجارة وصناعة عُمان - والاتحاد العام لعُمال السلطنة) لمراجعة وتحديث هذا القانون الذي جرى اعتماده من لجنة الحوار الاجتماعي الممثلة لأطراف الإنتاج الثلاثة، وهي تجربة رائدة تمت الإشادة بها في العديد من المحافل الدولية ذات العلاقة بالعمل والهادفة إلى إرساء الحوار أساساً لعلاقات العمل بين أطراف الإنتاج وتم رفعه إلى الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة في هذا الشأن.

## وزير القوى العاملة: حققنا نقلة نوعية في الحكومة الإلكترونية

قال وزير القوى العاملة العماني، معالي الشيخ عبدالله بن ناصر البكري، إن الوزارة قطعت شوطاً كبيراً ونقلة نوعية في التحول إلى الحكومة الإلكترونية من خلال تحويل عدد من الخدمات أبرزها الترخيص الإلكتروني التجاري والخاص، وكذلك عقد العمل الفردي، إضافة إلى تفعيل الدفع الإلكتروني لهذه الخدمات، والتي يكون معظمها إلزامياً اعتباراً من أول يونيو ٢٠١٦.

واضاف معاليه خلال اللقاء الدوري لهذا العام بمسؤولي الوزارة من قطاعي العمل والتعليم التقني والتدريب المهني وبحضور أصحاب السعادة وكيلي الوزارة والمستشارين: إن الوزارة تستهدف الوصول في عملية التحول الإلكتروني إلى ما نسبته ٩٠٪ مع نهاية العام الجاري، مشيراً إلى أن ذلك ينطلق من التوجيهات السامية لمولانا جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم. حفظه الله ورعاه. للحكومة بالاستمرار في تحسين الأداء وجودة الخدمات المقدمة للمجتمع، وبما يضمن تحقيق المزيد من التسهيلات وتبسيط الإجراءات في تقديم الخدمة للقطاع الخاص والأفراد ويوفر دقة البيانات التي يحتاج إليها سوق العمل، مشدداً على الاستمرار في تذليل المعوقات كافة والاهتمام بتأهيل الموظفين، خاصة ممن هم في الصفوف الأمامية لمنافذ الخدمة.

وثمن معاليه الجهود التي بذلها القائمون على تقديم خدمات الوزارة المختلفة خلال العام الماضي في مختلف القطاعات، ما نتج عن ذلك تحقيق العديد من الإنجازات في قطاعات العمل والتعليم التقني والتدريب المهني، مؤكداً ضرورة الترشيد في الانفاق مع الاستمرار بالمحافظة على مستوى الأداء والجودة والعمل على تطوير الآليات المستخدمة في ذلك، مبيناً أن «تلك الجهود ساهمت خلال العام الماضي في إيجاد التوازن والتصريح المعتدل بالنسبة للقوى العاملة الوافدة، وإن كانت هناك زيادة إلا أنها كانت وفقاً لحاجة سوق العمل، إضافة إلى زيادة فرص التشغيل للقوى العاملة الوطنية في منشآت القطاع الخاص».

# النعيمي: قطر حققت الكثير من الإنجازات للنهوض بالمرأة وتمكينها

**أكد وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، سعادة الدكتور عيسى بن سعد الجفالي النعيمي، أن دولة قطر حققت الكثير من الإنجازات على صعيد النهوض بالمرأة وتمكينها، وأنها أولت الاهتمام، منذ وقت مبكر، لدعم قضايا المرأة وإشراكها في الخطط والبرامج التنموية الوطنية، ويتجلى ذلك في رؤية قطر ٢٠٣٠ التي تم إطلاقها بموجب القرار الأميري رقم (٤٤) للعام ٢٠٠٨.**

جاء ذلك في بيان أدلى به سعادة وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية أمام الدورة الستين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة في نيويورك. وقال سعادة الوزير إن دولة قطر أكدت على الدور الفاعل والمحوري للمرأة، وستواصل تقديم كل ما شأنه تمكين المرأة والنهوض بها، وتعزيز مشاركتها في المجالات كافة، وهو ما يساهم في دعم الجهود المبذولة في هذا المجال، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

## خطة تنمية لما بعد 2030

وشدد سعادته على أهمية انعقاد الدورة الستين للجنة وضع المرأة لكونها تنعقد بعد اعتماد المجتمع الدولي العام الماضي لخطة التنمية لما بعد ٢٠٣٠، مؤكداً إيمان دولة قطر الراسخ بالدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة في المجتمع، قائلاً «إن هذا الإيمان يستند إلى إرث من القيم والمبادئ المستندة إلى الشريعة الإسلامية السمحاء، التي تُعلي دور المرأة كشريك أصيل في بناء الأسرة ونهضة المجتمع».

وأشار إلى أن دستور دولة قطر وتشريعاتها الوطنية كرّست مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين نساء ورجالاً، كما لفت سعادته الانتباه إلى حرص دولة قطر على أداء التزاماتها الدولية، وأن تتوافق القوانين القطرية المتعلقة بالمرأة مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تُشكل دولة قطر طرفاً فيها.

واستعرض سعادة الدكتور عيسى بن سعد الجفالي النعيمي، في بيانه، الإنجازات التي حققتها المرأة القطرية، والتي لعبت دوراً محورياً في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والخطط التنموية في المجالات كافة، كما أن مساهماتها في تنفيذ تلك الخطط عززت من موقعها ومكانتها في المجتمع.

## أهمية قضايا المرأة

وأوضح سعادته أن رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، جاءت لتؤكد مجدداً أهمية قضايا المرأة في سياسة الدولة، وبما يساهم في تعزيز قدراتها، ويُمكّنها من المشاركة الكاملة في مجالات الحياة كافة كالتعليم والعمل والصحة، وعملية صنع القرار. وقال «إن هذا التوجه يؤكد المكانة التي توليها قيادة وشعب دولة قطر للمرأة، بكونها اللبَنَة الرئيسية للتماسك الأسري، وفي بناء مجتمع مُزدهر يسوده الرخاء والاستقرار وحماية حقوق الإنسان والمساواة بين فئات المجتمع كافة ودون تمييز».

وأضاف أنه «تماشياً مع حرص بلادي على تعزيز حقوق الإنسان ودعم قضايا المرأة، تم إنشاء المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، التي تُعنى بشؤون المرأة»، مشيراً في هذا السياق إلى المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، التي تضم مؤسسات فرعية، منها مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي ومركز الاستشارات العائلية وغيرها، موضحاً أن هذه المؤسسات تواصل عملها الدؤوب لرفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة والمُسنات وغيرهن، وحصول النساء والفتيات على التعليم الجيد والمساواة في فرص العمل والمشاركة في صنع القرار.

## نجاح في تنفيذ الاستراتيجيات

وأفاد سعادته، بأن نجاح قطر في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية بشأن تمكين المرأة، تؤكده التقارير الدولية والوطنية، حيث أشار تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٥ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن دولة قطر احتلت المركز الأول على صعيد الدول العربية، في حين احتلت المركز ٣١ على المستوى الدولي في إطار التنمية البشرية، كما أشار إلى تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع لدولة قطر للعام ٢٠١٥، الذي أظهر أن متوسط عدد سنوات التعليم التي تتلقاها الإناث قد بلغ ١٤ سنة، وهو رقم مماثل لسنوات التعليم للذكور، وبلغت نسبة الدعم الحكومي للتعليم ١٩,٤٪ وهي تفوق النسبة على المستوى العالمي والتي هي ١٤٪. كما أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ارتفعت لتصل إلى ٣٥,١٪ وهي تتجاوز النسب الموجودة بدول المنطقة.

# جهود لتهيئة بيئة عمل تحفظ كرامة وأمن العمال

أكد وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية سعادة الدكتور عيسى بن سعد الجفالي النعيمي أن دولة قطر تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى - حفظه الله - لا تألو جهداً على المستوى التشريعي أو المؤسسي لتهيئة الظروف وبيئة العمل المناسبة التي تحفظ للإنسان كرامته وصحته وأمنه واستقراره.

وأشار إلى أن دولة قطر قد حققت تقدماً ونجاحات ملموسة تجاه تعزيز وحماية حقوق العمالة الوافدة، وأن الدولة عازمة على الاستمرار في تعزيز وحماية حقوقهم، مؤكداً على دورهم الأساسي والجوهري في التنمية والنهضة الشاملة التي تشهدها دولة قطر في الوقت الراهن، ومؤكداً أن حرص دولة قطر الراسخ بشأن تطبيق معايير العمل والصحة والسلامة والتي تنسجم مع معايير العمل الدولية وتطبيق التدابير والجزاءات ضد كل جهة لا تلتزم بهذه المعايير.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها سعادته في احتفال الوزارة باليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية واليوم العالمي للعمال، وأشاد فيها بجميع الشركات والمؤسسات التي تلتزم بالحفاظ على حقوق العمال كافة وتعزيزها وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في الدولة في إطار معايير العمل الدولية.

وذكر سعادة الوزير أن بعض المنظمات الدولية أشادت بالجهود التي تبذلها دولة قطر في سبيل تحسين أوضاع العمال وبيئة عملهم، إلى جانب المتطلبات التشريعية التي شهدتها الدولة، حديثاً، وكذلك تنفيذ نظام حماية الأجور والرواتب التي تضمن التزام صاحب العمل بدفع الأجور بانتظام وفي مواعيدها وفقاً لاحكام قانون العمل والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً لها، موضحاً أن عدد العمال المستفيدين من هذا النظام بلغ مليوناً و٣٠٠ ألف عامل.

# قطر تساند مؤسسات المجتمع المدني

أكد وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، سعادة الدكتور عيسى بن سعد الجفالي النعيمي، أن دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى لم تدخر جهداً في تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لمؤسسات المجتمع المدني في جميع المجالات، سواءً في حقوق الإنسان أو في مجال العمل الانساني أو الاقتصادي أو الاجتماعي وكافة المجالات المتعلقة بالتنمية. جاء ذلك خلال مداخلة سعادته في الجلسة العامة بشأن «جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠... آفاق التنفيذ»، التي عقدت ضمن أعمال المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في الدوحة.

وأكد أن تحقيق أهداف التنمية يتطلب التعاون بين جميع الأطراف من حكومات ومنظمات مجتمع مدني وأفراد، مبيناً أن الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني هي المعيار الأهم في تحقيق التنمية الاستراتيجية، داعياً إلى تمكين وإعطاء منظمات المجتمع المدني الأدوار المطلوبة منها وكذلك تهيئة المناخ المناسب لها للاضطلاع بهذه الأدوار.

واعتبر سعادة وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية أن الفقر والتعليم غير الجيد وتدني الرعاية الصحية وعدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها تجاه الدول النامية والأقل نمواً وعدم الاستقرار السياسي والأمني هي من أهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية.

## لجنة قطرية لتصنيف مكاتب الاستقدام

شكّلت وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر لجنة تضم في عضويتها ممثلين عن كل من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية وغرفة قطر وممثلين عن أصحاب مكاتب الاستقدام، تتولى وضع ضوابط لتصنيف مكاتب الاستقدام وآليات عمل لتسريع وقت استقدام العامل وتقليل كلفة الاستقدام وزيادة فترة التجربة للعامل.

جاء ذلك في لقاء نظمته غرفة قطر لبحث موضوع استقدام العمالة المنزلية، بحضور وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية سعادة الدكتور عيسى بن سعد الجفالي النعيمي، ورئيس مجلس إدارة غرفة قطر سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني، ومساعد مدير عام الإدارة العامة للجنسية والمنافذ وشؤون الوافدين بوزارة الداخلية العميد محمد أحمد العتيق، وأصحاب مكاتب جلب الأيدي العاملة بالدولة.

وأوضحت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية أنها استمعت للملاحظات التي يبديها بعض المواطنين من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، بشأن التأخير في استقدام العمالة المنزلية من قبل بعض مكاتب الاستقدام وتزايد ارتفاع كلفة الاستقدام ومدة التجربة للعامل التي يراها الكثير بأنها غير كافية، فقد تم عقد لقاء بهذا الخصوص بمقر غرفة قطر. وأشارت الوزارة إلى أنه بعد الاستماع إلى مداخلات أصحاب المكاتب والمناقشات تم التوصل إلى تشكيل لجنة متخصصة للنظر في كافة المسائل المتعلقة بموضوع الاستقدام.

## هند الصبيح:
# المرأة من محتاجة.. إلى منتجة

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية، هند الصبيح، حرص «الشؤون» على رعاية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمه من خلال تسهيل المعاملات بالقوى العاملة وإعطائهم مواقع في الجمعيات التعاونية.

وقالت الصبيح، عقب مشاركتها في فعالية الصندوق الوطني ليوم المرأة «المرأة في ريادة الأعمال» في المكتبة الوطنية، إن الوزارة تعمل على تدريب بعض السيدات على الأعمال الحرفية وإدارتها في إطار خطة التنمية لنقل المرأة الكويتية من محتاجة إلى صاحبة عمل منتجة. وأضافت أن المرأة أثبتت وجودها في الأماكن القيادية حتى تشجع متخذي القرار لإعطاء فرصة أكبر للعنصر النسائي في شتى المجالات.

### كفاح نسائي

وكانت الصبيح قد قالت في كلمتها خلال الفعالية إن المرأة العربية عامة والكويتية خاصة، حققت الكثير من الإنجازات التي يشار إليها على جميع المستويات وفي مختلف المجالات.

وذكرت أن للمرأة الكويتية دوراً في المجتمع كفله لها الدين الحنيف أولاً ثم الدستور الشامل، مشيرة إلى أن دورها كان بارزاً منذ الاستقلال وقبل ظهور النفط، حيث كانت تدير شؤون الأسرة بالقليل النادر، وأنها ضربت أروع الأمثلة في التضحية خلال تعرض الكويت للغزو العراقي، وكافحت في إعادة الإعمار وتوجت مسيرة نضالها بنيل حقوقها السياسية. وأشارت إلى أن الرؤية الأميرية السامية بتحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي عالمي دفعت المسؤولين عن التخطيط والتنمية في البلاد إلى الالتزام بتحقيق هذه الرؤية.

وبينت أن الخطط الإنمائية لتحقيق الرؤية السامية تشتمل على وضع الحلول والقواعد الأساسية لخلق بيئة حاضنة للتنمية المستدامة، وإعادة هيكلة الاقتصاد وضمان استدامة عوائده، وتجنب الاعتماد على النفط مصدراً أساسياً للدخل، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص.

### الأولى عربياً

من جانبها، قالت عضو مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هديل الشمري، في كلمة خلال الحفل، إن تنظيم هذه الفعالية يأتي في وقت تشهد فيه الكويت نمواً متسارعاً في ريادة الأعمال من جانب السيدات اللاتي يسرن بخطوات كبيرة نحو بناء أعمال خاصة وناجحة. وأكدت الشمري أهمية مشاركة المرأة في تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيزه، موضحة أن الكويت احتلت المرتبة الأولى عربياً في التقرير الاقتصادي العالمي للعام ٢٠١٥ بشأن «الفجوة بين الجنسين» على صعيد مشاركة النساء في الاقتصاد وسوق العمل والتحصيل العلمي.

# «اعادة الهيكلة»: نحو تغيير مفاهيم العمل في «الخاص»

أطلق برنامج إعادة الهيكلة والجهاز التنفيذي لدولة الكويت مشروع دليل الخبرات الوطنية، والذي يساهم في توثيق الخدمات الوطنية لمن استطاعوا تحقيق طموحاتهم، وترك بصمات واضحة في مجال عملهم بالقطاعين الحكومي والخاص.

وقال أمين عام البرنامج فوزي المجدلي في مؤتمر صحافي إن المشروع يساهم في دعم وإرشاد وتغيير مفاهيم الشباب الكويتي للعمل في مؤسسات القطاع الخاص في البلاد، إضافة إلى الحرص على خلق وتوفير فرص عمل للكويتيين في مؤسسات القطاع الخاص المختلفة. ولفت إلى أن البرنامج شكّل فريقاً لحصر الخبرات الوطنية وإعداد استمارة خاصة لحصر الخبرات الوطنية وإبرازها للاستفادة منها في القطاع الخاص بشكل منظم ليصبح لديه دليل متكامل يمكن القطاع الخاص من الاستفادة والاستعانة منه لتطوير عملهم، إضافة إلى استحداث دليل إلكتروني فيما بعد على موقع البرنامج لخدمة الأهداف الوطنية للفريق.

وحول أهداف الدليل، قال المجدلي إن الأهداف العامة للفريق تكمن في تحديد المعايير المميزة لدليل الخبرات الوطنية في شتى المجالات والتخصصات والمساهمة في توفير معلومات للقطاع الخاص حول الخبرات الوطنية المتوافرة لدى البرنامج وتجهيز وطباعة ونشر دليل يضم الخبرات الوطنية في مختلف التخصصات مع بيان كل تخصص على حدة وإعداد برنامج آلي يسهل الاستدلال على الخبرات وفق الاحتياج.

ولفت إلى أن الخبرات تم حصرها وفق المؤهلات والتخصصات المتوافرة، والتي تضم خبرات في مجال التعليم وأخرى في مجال الصناعة وثالثة في مجال التجارة، وكذلك في مجال نظم المعلومات ومجال التوظيف في القطاع الخاص والإعلام والخبرات الاستشارية والخبرات الخارجية وخبرات الحرف المختلفة والأعمال اليدوية والمهنية والمشاريع الصغيرة وغيرها من الخبرات.

## «العمل الدولية» تشيد بتطبيق الكويت معايير مكتسبات العمال

# الصبيح: حريصون على تطبيق الاتفاقيات الدولية

اجتمعت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح، في جنيف مع المدير العام لمنظمة العمل الدولية غاي رايدر. وأكدت الصبيح حرص الكويت على تطبيق معايير العمل الدولية، وحماية حقوق كل أطراف الإنتاج الثلاثة.

وصرحت الصبيح عقب اللقاء بأن المدير العام للمنظمة أشاد بالكويت وشكر تعاونها المستمر مع المنظمة في إطار تطبيق كل المعايير الدولية والمحافظة على المكتسبات المقدمة إلى العمال، من خلال تعزيز تشريعاتها لحماية العمال وفق المعايير الدولية، مشيرة إلى أن هذا اللقاء جاء على هامش أعمال الدورة ١٠٥ لمؤتمر العمل الدولي الذي عقد في جنيف بسويسرا يونيو ٢٠١٦.

وأشارت إلى شكر مدير منظمة العمل الدولية للكويت على تعاونها مع المنظمة ومع منظمة الهجرة الدولية ومكتب الأمم المتحدة لتطوير العمل في الهيئة العامة للقوى العاملة، لافتة إلى إشادة رايدير بجهود الكويت لدعم عمال فلسطين في مواجهة الحصار الاقتصادي المفروض عليهم من قوات الاحتلال الإسرائيلية.

وأكدت أن الكويت تقف مع الدول العربية صفاً واحداً في مواجهة الأزمة التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني وتبعاته، وذلك من خلال دعم البرامج العملية التي توفر لعمال فلسطين العيش الكريم.

وذكرت أن الاجتماع تناول جهود الكويت لحماية العمال الوافدين، ومنها إنشاء مركز للإيواء أو العودة الطوعية للعمال الضحايا إلى بلدانهم الأم، ومراقبة معايير السلامة المهنية ومستحقات العمال، كما تناول نتائج الزيارة الأخيرة للجمهورية التونسية والمشروعات التي تعتزم الكويت تنفيذها كنوع من المساهمة في حل مشكلة البطالة المتفشية هناك، لافتة إلى أن تعليمات سمو الأمير واضحة بضرورة رعاية جميع العمال الموجودين في الكويت، بما في ذلك الحفاظ على حقوقهم وحل مشكلاتهم.

وكشفت أن تقرير لجنة المعايير في منظمة العمل الدولية الذي تم إعداده لمناقشة الملاحظات على بعض الحكومات خلال فترة انعقاد المؤتمر الدولي جاء خالياً من اسم دولة الكويت، وهذا يعني أن الكويت ليست ضمن الدول التي عليها ملاحظات على تطبيق الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها.

وأكدت الصبيح أن الكويت ستستمر في سياستها التي تحرص من خلالها على تطبيق معايير العمل الدولية وحماية حقوق كل أطراف الإنتاج الثلاثة.

# منظمة العمل الدولية تختتم ورشة عمل عن معايير العمل والمساواة في الفرص

اختتمت منظمة العمل الدولية ورشة عمل فنية استمرت ثلاثة أيام تناولت «معايير العمل الدولية والمساواة في الفرص والمعاملة في العمل».

وقال نائب المدير العام لحماية القوى العاملة في الهيئة العامة للقوى العاملة بدولة الكويت، عبدالله المطوطح، في بيان صحافي، إن ورشة العمل تأتي في إطار مشروع التعاون الفني لدعم الهيئة الذي تم توقيعه في نوفمبر ٢٠١٤ بين الهيئة وكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. وذكر أن عدد المشاركين بلغ ٢٠ شخصاً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في دولة الكويت، مؤكداً حرص الهيئة على إقامة مثل هذه الورش لتطوير الكوادر الفنية وقدرات الموظفين.

وأضاف أن الهيئة وقّعت، أخيراً، اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإقامة مثل هذه الدورات التي تنمي مهارات الموظفين، مؤكداً التزام الكويت بتطبيق الاتفاقيات الدولية.

من جهته، قال المنسق المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، جابر العلي، إن المشاركين في الورشة اطلعوا على أهم الاتفاقيات المنظمة للعمل وأهم الاتفاقيات الخاصة بالتمييز بين الجنسين والعمل الجبري وساعات العمل. وأشار إلى أنه تم الاعتماد على الجانب العملي من خلال الورشة والمشاركة في إعداد وكتابة التقارير والإجابة عن الأسئلة التي ترد من لجنة الخبراء القانونيين في الدولة في ضوء التزام الكويت بالرد السنوي على الأسئلة الدولية من منطلق الاتفاقيات التي صادقت عليها.

ولفت إلى أنه تم خلال الورشة إطلاع المشاركين على مواضيع عدة متعلقة بمنظمة العمل الدولية منها أجهزة المنظمة وآلية عملها ومعايير العمل الأساسية والتزامات الدول الأعضاء وملاحظات لجنة الخبراء وآلية الرد عليها واتفاقيات المساواة والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.

# المكتب التنفيذي